النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

إلى الأمام
عن أجل الاشتراكية

■ العدد : 635 ■ من 1 الى 6 يناير 2026 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

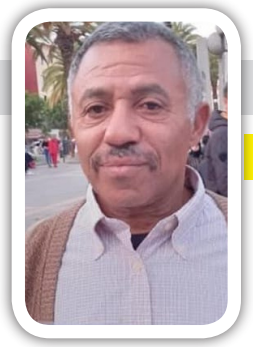

بوسماحة بهلول:

ضيف العدد

إن الرهان اليوم هو بناء قوة شعبية واعية، قادرة على فرض مطالبها عبر النضال الميداني والفكري، وتجاوز أوهام الإصلاح من داخل آليات فقدت دورها ومعناها

15

خلفيات اعتراف الكيان بأرض الصومال

11

الدولة تمنع النقد والشك في ديموقراطيتها

06

التمثيلية البرجوازية بالمغرب تستنفذ أكاذيبها

09 08 07

كلمة العدد:

نحو اعادة تشكيل حركات تحرير ضد الأمبريالية والصهيونية والرجعية

يتجه هذا «الرأسمال المعولم» إلى المزيد من التوحش والافتراس،تنمو بالمقابل مقاومات مختلفة الأشكال تبتغي الاستقلال بالقرار وحق تقرير المصير السياسي، الاقتصادي والثقافي. تنمو هذه المقاومات الشعبية في هذا البلد أوتلك القارة وهي تحتاج اليوم وأكثر من أي وقت مضى، إلى إشعاع وتعريف بما يؤهلها لترتقي من جديد إلى طموح «حركة تحررية»، قادرة على كسب رهان مقاومة الشعوب وتغيير معالم هذا العالم الظالمة قواه الأمبريالية واسترجاع المبادرة والسيادة على كامل مقدراتها.

إن هذه الحركة التحررية، سجلت في التاريخ ولا تزال تسجل صفحات فخر وانتصارات هامة في مجمل عواصم العالم، حيث انفجرت الطاقات الشعبية الخلاقة. واليوم أيضا حيث تتسارع التقاطبات السياسية والاقتصادية الكبرى، في سعي محموم مهووس بهواجس مراكمة الربح السريع وتجفيف منابع الثروات الطبيعية والبشرية بكل الوسائل المتاحة (طواعية من طرف الأنظمة التابعة) أو قهرا لكل خيار ممانع وإرادات وطنية حرة...).

فهل يمكن في سياق عالم شهد «طوفان 7 أكتوبر»التي فجرتها المقاومة الفلسطينية في وجه الاحتلال والكيان الصهيوني أن نجعل منها لحظة تاريخية فارقة بين ما قبلها وما بعدها؟ أم هي نفسها المسار والسيرورة التاريخية لفعل المقاومة؟ يحق لنا هذا طبعا، بحكم ذلك الانجاز المحكوم بتحضيرات مخابراتية عسكرية واعداد وتنسيق وحدة المقاومة المسلحة بعدما عرفته من تعطيل جذوتها وما ساد القوى المقاومة من «انقسام» كاد يعصف بالقضية ويرمي بها إلى طي النسيان. بمثل هكذا أحداث تاريخية، يتكون الأمل وتكبر الارادة لتسترجع ذكرى وذاكرة حركات التحرر وتصويب البوصلة وفق ما تراكم من تجارب متنوعة وسبر أغوارها ثم البحث في سبل النهوض بها وفق الشروط الراهنة.

فماهي الامكانات المتاحة لتجديد أو إعادة تشكيل حركة تحررية؟ في ظل متطلبات دقيقة للمرحلة؟

تشكل التحولات الراهنة في العالم، فرصا كبيرة مع انهيار عالم ثنائي القطبية لصالح عالم متعدد الأقطاب. انها فرصة كبيرة أمام نضالات الشعوب إذا ما أحسنت اللقوى المناضلة الاستفادة منها بشكل جيد. إن دول الغرب الأمبرالي، وهي تشهد تعمق السياسات النيوليبرالية وتبرز الفاشية لتوريط الشعوب في الحروب اللامتناهية (الشرق الأوسط، أوكرانيا، حرب باردة ضد الصين وحروب افريقيا..)، كما تواجه الشعوب وقواها المناضلة منحى خطيرا يدمر ما تبقى من مكتسبات اجتماعية وطموح نحو الديمقراطية ومقاومة أورام وأطماع الكيان الصهيوني بدءا بحرب الابادة على قطاع غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان بل تتعداه حتى وسط الأراضي السورية، في اتجاه محاولة توسيع وتأبيد الاحتلال.

وبالنظر إلى وجود العديد من الدول التي وجدت نفسها تحت حكم المنظومة الامبريالية الأمريكية وتحت وطأة العقوبات بسبب عدم الانصياع لها، حيث أصبحت تعتبرها امريكا في صف «الأعداء» الممثلين في قطب (بريكس) أي: الصين، روسيا، ايران، نيكراغوا، فينزويلا وكوريا الشمالية...هذا في حد ذاته أولى لبنات تشكيل لما يمكن أن تنتج عنه من داخل مقاومات الشعوب، حركات مضادة للأنظمة التي تهيمن على العالم. إنها أكبر امكانية وجب تثمينها وتصويبها نحو جبهة ضد ثالوث الامبريالية والصهيونية والرجعية وفي أفق عالم بديل...

وفي نفس الاتجاه، لم تعد شعوب العالم العربي والمنطقة المغاربية تقبل أن تؤدي فاتورة تبعية الأنظمة الحاكمة في المنطقة وأصبحت في سيرورة من الانتفاض مثلما سجلناه من خلال عدة حراكات شعبية منظمة بشكل من الأشكال المرنة التي واجهت أنظمة الاستبداد في تونس ومصر وغيرها في سيرورات ثورية واعدة اذا ما انتظمت وتنظمت تحت قيادات ثورية وليست قيادات بورجوازية انتهازية.

انها قوى شعبية صاعدة يمكنها أن تشكل في التقائيتها حول تنامي عداء الشعوب للأمبريالية وطموحها نحو تقرير مصيرها وتحررها من التبعية .هي امكانية كبيرة لتشييد صرح تنظيمي مناهض للأمبريالية والصهيونية والرجعية.

نحن أمام توافر الفرص التاريخية لبناء جبهات نضال أممي يطمح إلى عالم عادل، تتعايش شعوبه في سلام، خاصة إذا ما تجاوزنا جميعا:

- نزعة الانقسام وعقيدة التخوين والانتصار للخصوصية على حساب الكونية والمشترك.
- رسم العناوين العامة لمفهوم ومضمون «الحركة التحررية » على ضوء التحولات الراهنة.
- رد الاعتبار لمفهوم الهوية في ترابطها والانتماء للوطن في أبعادها القومية والأممية.
- الربط الجدلي بين الصراعات ذات البعد الهوياتي المناطقي والصراعات الطبقية والتحررية وتطويرها بما يساهم في فرز مكونات الحركة التحررية ويغني أهدافها.
- تنويع وسائط الاتصال والتواصل خاصة مع توافر الوسائل التكنولوجية وتطوير وسائط اتصال خاصة...
- العمل على الواجهة الثقافية وتطوير خطاب المقاومة بما يمكنها من دمج الطاقات الفنية والرياضية الشابة لقوة تواصلها وسرعة انتشارها.
- رد الاعتبار لثقافة الاختلاف في اطار الوحدة، والدعاية للتجربة الحالية للمقاومة الموحدة من لحظات بناء البرامج والخطط إلى حدود الانجاز بما يمكن من تجسير الجهود وبناء الثقة المتبادلة.

■ **السحب**: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة**: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف**: 0668671174 ■ **ملف الصحافة** : 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني**: 1995 / 104

الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد:

لا لرفع سن التقاعد، لا لخفض المعاش، لا لاقتطاعات جديدة تُعمِّق الفقر

في رسالة موجهة إلى رئيس الحكومة، صادرة يوم الجمعة 26 ديسمبر 2025، عبرت الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد عن رفضها للمساس بمكتسبات الشغيلة ولتحميل الأزمة للطبقة العاملة من خلال تمرير قوانين تجهز على الحقوق والمكتسبات...

وهذا النص الكامل للرسالة كما توصلت به الجريدة:

إن الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، باعتبارها تعبيراً نضالياً عن انتظارات الطبقة العاملة المغربية ترفع إليكم هذا الموقف الواضح دون مواربة:

لن نقبل بأي "إصلاح" يطال منظومة التقاعد ما دام جوهره تحميل الطبقة العاملة كلفة اختلالات بنيوية خلقها نموذج اقتصادي واجتماعي ريعي يخدم الأقلية المالكة للثروة على حساب الأغلبية الشعبية المنتجة.

لقد جرى، طوال عقود، تجفيف مكتسبات الشغيلة عبر المقاربة المحاسباتية الضيقة، وإفراغ الحوار الاجتماعي من مضمونه الحقيقي، واستعمال مفهوم "الإصلاح" كغطاء لسياسات تقشفية تستهدف القوت اليومي، الأجر، القدرة الشرائية، الحق في الإضراب، والحق في التقاعد الكريم. واليوم يُعاد إنتاج نفس الوصفة:

رفع سن التقاعد، الزيادة في الاقتطاعات، تخفيض معاشات الشغيلة، تجريم فعلها النضالي، تكبيل حرياتها النقابية، بينما تُترك الامتيازات الجبائية والريع الاقتصادي وتهرب الأرباح بلا محاسبة.

السيد رئيس الحكومة،

إن الطبقة العاملة ليست صندوقاً أسوداً يُفتح كلما عجزت الدولة عن مواجهة لوبيات الريع ورساميل النفوذ.

وإن أي محاولة جديدة لتمرير قرارات تراجعية على حساب الأجراء ستكون بمثابة إعلان استمرار هجومكم الطبقي عليهم، لأن التضحيات لن تأتي من بطون فارغة ولا من أجور مسحوقة.

وانطلاقاً من تقديرنا للمصلحة التاريخية للطبقة العاملة، نؤكد ما يلي:

- لا لرفع سن التقاعد، لا لخفض المعاش، لا لاقتطاعات جديدة تُعمِّق الفقر داخل صفوف الشغيلة.
- القطع مع برامج فوقية تمليها مقاربات نيوليبرالية مفلسة تضع الربح فوق الإنسان.
- إصلاح جذري لمنظومة التقاعد يبدأ بتحمّل الدولة والمشغلين مسؤولياتهم في أداء متأخراتهم المالية، وبتوسيع الوعاء الضريبي عبر فرض ضريبة تصاعدية على الثروة والأرباح الكبرى.
- تحصين الحق في الإضراب باعتباره سلاح العمال، لا جريمة يجب تدجينها.
- وقف النزيف المالي الناجم عن الامتيازات الجبائية والصفقات الريعية التي تُنهك المالية العمومية أكثر مما تُنهكها معاشات المتقاعدين.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نعتبر أن المساس بمكتسبات التقاعد وحق الإضراب هو عدوان طبقي صريح، وأن الهجوم على حقوق الشغيلة لن نزيكه، وأن الاستقرار الاجتماعي لا يُشترى بالشعارات بل يُبنى بالعدالة الاجتماعية وبتوزيع عادل للثروة بإقرار ديمقراطية حقيقية.

إن الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد تضعكم أمام مسؤولياتكم التاريخية، وتطالبكم ب:

- سحب هذه المخططات التراجعية، والقطع مع مبدأ تحميل الأزمة للأجير، وإما سنكون مضطرين إلى توسيع قاعدة المقاومة الاجتماعية عبر خطوات وحدوية تصعيدية، من الاحتجاج الميداني.

عن الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد

الجبهة ضد قانونَي الإضراب والتقاعد

تدعو كل المعنيين لمواجهة تمرير قوانين تجهز على حقوق ومكتسبات الشغيلة

في رسالة مفتوحة للجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد، موجّهة إلى الهيئات النقابية والأحزاب السياسية المناضلة، والحركة الحقوقية وإلى عموم الأجراء والأجيرات والموظفات والموظفين تدعوهم فيها لتحمل مسؤوليتهم في مواجهة تمرير قوانين تجهز على حقوق ومكتسبات العمال والموظفين جاء فيها:

تحية نضالية عالية،

وبعد؛

إن الجبهة المغربية ضد قانونَي الإضراب والتقاعد، وهي تتابع بقلق بالغ المخططات التشريعية الرامية إلى تمرير قوانين تقيّد الحق في الإضراب وتُمعن في الإجهاز على مكتسبات الشغيلة في مجال التقاعد، ترى أن الوطن اليوم يقف على عتبة لحظة مفصلية، لحظة تقتضي تثبيت المواقف الواضحة والانخراط الجماعي في معركة الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية.

لقد صار واضحًا أن قانون الإضراب لا يهدف إلى تنظيم هذا الحق بل إلى تقييده وتجريده من مضمونه النضالي، عبر تجريم أشكال الاحتجاج، وتوسيع صلاحيات أرباب العمل والدولة على حساب قوة الطبقة العاملة ومصالحها، ومحاصرة العمل النقابي بدل تمكينه. وفي نفس السياق، يأتي الإصلاح المزعوم لنظام التقاعد محمّلًا بمنطق التقشف النيوليبرالي الذي يجعل الشغيلة وحدها من تؤدي ثمن عجز اختيارات اقتصادية واجتماعية لا علاقة لها بها، عبر الرفع من سن التقاعد، وإثقال مساهمات الأجراء، وتخفيض معاشاتهم، في تكريس لمسار الإجهاز على العدالة الاجتماعية.

إننا في الجبهة المغربية ضد قانونَي الإضراب والتقاعد ،نؤكد أن الدفاع عن الحق في الإضراب وعن التقاعد اللائق هو دفاع عن الحق في الكرامة، وعن الحق في العمل المستقر، وعن إمكانية العيش بعد سنوات من البذل والعطاء. وهو دفاع في الوقت ذاته عن ما تبقى من الأمان الاجتماعي في دولة تلتزم بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعبها.

وعليه، فإننا نتوجه بهذه الرسالة إلى كل القوى الحية في البلاد ،

من هيئات نقابية ،أحزاب سياسية ديمقراطية تقدمية، وتنظيمات حقوقية ملتزمة بقضايا الشعب، وعموم الأجراء والأجيرات والموظفات والموظفين من أجل:

- الانخراط في الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد، ودعم مبادرتها النضالية بشكل يتجاوز الحسابات الظرفية ويوحد المعارك.
- .رفض قوانين الإضراب والتقاعد بصيغتها الحالية واعتبارها ضربًا لأسس العمل النقابي وللمكتسبات التاريخية للحركة العمالية.
- .إطلاق مبادرات جماهيرية في أماكن العمل والمؤسسات والشارع العام من أجل بناء ميزان قوى حقيقي يفرض التراجع عن هذه المشاريع التراجعية.
- -التشبث بالحقوق الكونية في الاحتجاج والتنظيم واعتبار الحق في الإضراب خطا أحمر لا يقبل التفاوض على جوهره.
- -العمل المشترك من أجل بدائل اجتماعية عادلة تحمي القدرة الشرائية، وتضمن تقاعدًا لائقًا، وتعيد الاعتبار لقيمة العمل المنتج في التنمية الوطنية.

يا كل القوى المناضلة؛

إن اللحظة التاريخية تستدعي صوتًا واحدًا وموقفًا واحدًا ومعركة واحدة، فإما أن نكون في صف الدفاع عن حقوق الشغيلة وكرامتها، أو أن نترك الباب مفتوحًا أمام مزيد من الهجوم على ما تبقى من المكتسبات.

إن الجبهة المغربية ضد قانونَي الإضراب والتقاعد تمدّ يدها لكل من يعتبر أن الحرية النقابية والتقاعد اللائق ليستا مجرد مطالب، بل أساسًا للعيش الكريم ولتعزيز حضور الشعب في تقرير مصيره الاجتماعي.

لنحوّل الغضب الشعبي إلى قوة ضغط منظَّمة،

لنجعل التضامن العمالي أساس وحدتنا،

لنرفع شعار الدفاع عن الحق في الإضراب وعن التقاعد اللائق في الساحات، وأماكن العمل، وفضاءات النضال.

المعركة مستمرة...

والحقوق تنتزع ولا تُعطى

عن الجبهة المغربية ضد قانونَي الإضراب والتقاعد

القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي

– يدين بشدة سياسة الإهمال الصحي وكل أشكال العنف في حق المعتقلتين السياسيتين سعيدة العلمي ونزهة مجدي،

– يطالب بالإفراج الفوري واللامشروط عنهما

يتابع المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بقلق بالغ واستياء شديد ما تتعرض له المعتقلتان سعيدة العلمي ونزهة مجدي داخل السجون المغربية، وهو الأمر الذي يفضح السياسة المخزنية الرامية إلى تكميم الأفواه ومحاولات إخضاع الأصوات الحرة المدافعة عن الحقوق وتجريم النضال السلمي سواء كان نقابيًا أو حقوقيًا أو إعلاميًا.

فالمعتقلة السياسية المدونة المغربية المناضلة سعيدة العلمي محكوم عليها ابتدائيا بثلاث سنوات حبسا نافذا على خلفية آرائها ومواقفها، اعتقلت للمرة الثانية لأنها قالت «لا» للفساد وانتقدته وفضحت مظاهره على شبكات التواصل الاجتماعي، وتعرضت مؤخرا لانتهاكات حقوقها كسجينة (التعنيف وتفتيش إتلاف محتويات زنزانتها بشكل مهين ناهيك عن معاملات مسيئة وحاطة من الكرامة) داخل زنزانة تفتقر إلى أبسط الشروط الإنسانية؛

وتعاني المعتقلة المناضلة النقابية الأستاذة نزهة مجدي من تدهور واضح لوضعها الصحي جسديا ونفسيا، حسب تصريح عائلتها، مما يستدعي متابعة طبية مستمرة وتحسين شروطا احتجازها. والمناضلة نزهة مجدي عضوة في التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، اعتقلت يوم 18 دجنبر بمدينة أولاد تايمة بعد تأييد محكمة النقض للقرار الاستئنافي الصادر في حقها، والقاضي بسجنها ثلاثة أشهر على خلفية مشاركتها في احتجاجات التنسيقية في مارس من سنة 2021. وتم نقلها وإيداعها سجن العرجات بمدينة سلا. واعتقال المناضلة نزهة هو اعتقال للمدرسة العمومية التي ما فتئت تدافع عنها، واعتقال لكل من رفع صوته مدافعا عن التعليم العمومي المجاني الجيد لبنات وأبناء شعبنا.

إننا في القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي إذ نعتبر اعتقال المناضلتين سعيدة العلمي ونزهة مجدي وما تتعرضان له من ممارسات انتقامية يأتي في سياق تغول الدولة المخزنية وإجهازا ممنهجا على الحقوق والحريات ومنها حرية التعبير والحق في الاحتجاج السلمي فإننا:

- نعلن تضامننا المطلق مع المناضلتين سعيدة العلمي ونزهة مجدي ونعتز بتضحياتهما وصمودهما البطولي في وجه آلة القمع المخزني؛
- نعبر عن امتناننا واعتزازنا بالدور الذي تقوم به هيئة الدفاع المناضلة؛
- نطالب بالإفراج الفوري عنهما ونحمل النظام المخزني كامل المسؤولية السياسية والقانونية عن سلامتهما الجسدية والنفسية وما يترتب عن اعتقالهما التعسفي من مساس بحقوقهما كمعتقلتين سياسيتين.
- ندعو كافة الهيئات السياسية والمنظمات الحقوقية والنقابية والحركة النسائية وكل الغيورين على حرية الإنسان إلى توحيد الجهود والضغط من أجل إطلاق سراح المعتقلتين سعيدة العلمي ونزهة مجدي وجميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي حراك جيل Z بالمغرب.

حزب النهج الديمقراطي العمالي
المكتب الوطني للقطاع النسائي
الرباط في 30 دجنبر 2025

فاجعة بوعنان: قبل الحادثة وبعدها

عبد الصادق بنعزوزي.

تقع بلدة أمباج بإقليم فجيج بجماعة بوعنان، وهي قرية كبيرة متكونة من عدة قصور متفرقة، وهي عاصمة معدن الباريت بلا منازع، فمنذ سبعينات القرن الماضي والشركة المغربية للباريت تستخرج كميات هائلة من سطح هذه الأرض ومن بواطنها، لكن ذلك لم ينعكس قط على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لساكنة القرية ولا على بنياتها، فقد ظلت محرومة من البنية التحتية يعاني أبناؤها من البطالة والشروة تستخرج أمام أعينهم، يعيشون بلا مؤسسات تعليمية قريبة لسكناهم ولا مؤسسات صحية ولا نقل ...

بتاريخ 02 دجنبر 2025 أصيبت عجلة حافلة النقل المدرسي المخصص لتلاميذ القرية معطوبة، وهذا ما دفع بالجمعية إلى إحضار حافلة «عين الشواطر» كحل ترقيعي بشكل مؤقت ريثما يتم إصلاح العجلة. رفض التلاميذ هذا الحل الترقيعي الذي طالما تمت معاملتهم به، فقرروا مقاطعة الدراسة والمضي في مسيرة احتجاجية على الأقدام من قرية أمباج باتجاه عمالة بوعرفة، وصاغوا ملفا مطلبيا تمثل في توفير حافلتين للنقل المدرسي وتخصيصهما لتلاميذ قرية أمباج، لأن الحافلة الأولى مهترئة ولا تكفي لكل التلاميذ، زد على ذلك أن الكثيرين منهم يضطرون للاستيقاظ الباكر لقطع مسافات طويلة للوصول لنقطة الالتقاء مع الحافلة.

عدل التلاميذ عن مسيرتهم الاحتجاجية بعد قطع قرابة 40 كيلومتر بعد تدخل أعضاء من جمعية الآباء وبعض المناضلين الذين تواصلوا مع الجمعية المسيرة للنقل المدرسي وتلقيهم وعودا منها بإحضار حافلة خلال أسبوع، وطيلة اليوم قبل هذا التدخل من المناضلين وجمعية الآباء لم يكترث أحد من الجمعية المسيرة أو من السلطة المحلية لاحتجاجات التلاميذ، لم يعرهم أي كان من المسؤولين اهتمامه، لم ينصتوا لمطالبهم ولم يتحسسوا معاناتهم، بل من الجمعية المسيرة من حط من شأنهم وحاول تحقير وتحريف احتجاجهم وتشويهه!!!

فاستمرت الحال على ما كانت عليه، واستمر تكديس التلاميذ في الحافلة المهترئة دون حساب العواقب، والأكثر إثارة للأسف من هذا وذاك هو أنه قبيل حادثة بوعنان المؤسفة قامت الجمعية بإعارة حافلة النقل المدرسي المخصص لتلاميذ أمباج لمنظمي «المهرجان الثقافي» الذين استعملوها في نقل فرقة فولكرولية من بوعنان نحو مدينة فجيج !!! عاد السائق ولم تعد الحافلة فمنحوها حافلة أخرى، حالتها الميكانيكية أكثر فظاعة من الأولى بكثير، وأمروها باستعمالها لنقل تلاميذ أمباج حتى نهاية المهرجان!! وكيف لا في دولة تعطي الأهمية للمهرجانات والتظاهرات الزائفة أكثر من أرواح البشر التي ما عادت تساوي شيئا.

بعد احتجاج التلاميذ بعشرين يوما، وبالضبط صبيحة 22 دجنبر 2025 انطلقت الحافلة المهترئة وهي تحمل ثلاثين شخصا جلهم تلميذات إضافة للسائق، فتفرقعت العجلة وفقد السائق السيطرة على الحافلة التي زاغت عن الطريق وانقلبت مخلفة تلميذة شهيدة في عين المكان وسبعة عشر إصابة بليغة نقلت لمستشفى م علي الشريف بالراشدية وثلاث عشرة حالة نقلت نحو المستشفى الإقليمي ببوعرفة، وفي اليوم التالي فارق سائق الحافلة الحياة متأثرا بجروحه الخطيرة.

أكد العديد من السائقين أن عامل السرعة غير موجود، لأن مكان الحادث مباشرة بعد منعرج وعقبة لا يستطيع فيهما تجاوز سبعين كيلومترا في الساعة، بينما يجمع الجميع على أن حالة الحافلة يرثى لها، فبعد تفرقع العجلة الخلفية وخروج الحافلة عن الطريق تفرقعت الحافلة الأمامية كذلك، ولا نعرف أين تذهب الأموال المخصصة لصيانة هذه الحافلات.

إن المسؤول الأول دماء الضحايا من تلاميذ أمباج وشهداء الحادثة المؤلمة هو هذا النظام الذي أهمل عن عمد هذه المناطق المنجمية وعمل على تجهيلها وتغييبها وتهميشها، وطبعا إن الجمعية المسيرة تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية بتفريطها في أداء مهامها ومغامرتها بأرواح التلاميذ من أجل إنجاح المهرجان، ولا تستثنى السلطة المحلية والمندوبية الإقليمية من هذه الجريمة التي تستدعي التحقيق الدقيق ومحاسبة من كان السبب.

ولابد من الإشارة إلى أن المجلس المسير لجماعة بوعنان وعمالة الإقليم لا يحترمون الأولويات ويمررون الصفقات وفقا للعلاقات المعهودة، فبينما تتمتع عدة أحياء بنقل مدرسي جيد، تجد لحد الآن مجموعات كثيرة من التلاميذ الصغار تقطع كيلومترات عديدة على الأقدام أو باستعمال الذواب من أجل الوصول للمدرسة!

وجدة الألفية:

المسؤولون المحليون بين العشوائية وهدر المال العام

بوسماحة بهلول

في وجدة الألفية، يبدو أن إدارة الشأن العام المحلي فقدت بوصلة التخطيط والتنمية. بدل أن تُستثمر أموال دافعي الضرائب في مشاريع تخدم المواطن وتحسن حياته اليومية، صارت المدينة مسرحًا لقرارات عشوائية وهدر مالي فاضح. كل خطوة على أرض وجدة تكشف حجم الفوضى: شوارع متردية، نقاط ضيقة تعيق المرور، وساحات يُعاد تصميمها بطريقة عشوائية، أبرزها ساحة سيدي عبد الوهاب، حيث التوسع تم دون دراسة دقيقة لاحتياجات المواطنين، وكأن الهدف هو مجرد إظهار نشاط وهمي لا علاقة له بتحسين جودة الحياة.

من أبرز مظاهر العشوائية استيفاء الحجر في الشوارع بطريقة بعيدة عن أي حرفية ودون الاستعانة بمختصين، ما أدى إلى نتائج كارثية تزيد من تردي البنية التحتية بدل تحسينها، وتعكس حجم الإهمال وسوء التخطيط في إدارة الشأن العام المحلي. المواطن البسيط يجد نفسه في كل يوم مضطرًا للتكيف مع نتائج قرارات تمثل تبديدًا واضحًا للمال العام.

قطاع التعليم والنقل يعانيان أيضًا من إهمال صارخ: غياب حافلات النقل المدرسي والحضري يجعل التلاميذ والطلاب، بالإضافة إلى العمال البسطاء وعموم الكادحين، عرضة لكل أشكال المخاطر، خاصة في الصباح والمساء خلال فصل الشتاء، ويجعل تنقلهم إلى المدارس، مقرات العمل، ومصالحهم اليومية مضنيًا وغير آمن. هذا الإهمال يكشف حجم التباعد بين تصريحات المسؤولين وواقع المواطنين، ويطرح سؤالًا محوريًا حول مدى جديتهم في الوفاء بالتزاماتهم تجاه المجتمع.

ولا يقتصر الهدر على البنية التحتية والشوارع، بل يمتد إلى المرافق العمومية مثل المراحيض العمومية، التي وُضعت في عدة أماكن دون أي استغلال فعلي، وكأن المسؤولين ينتظرون حتى تخرب أو تتعرض للتلف قبل التفكير في إدارتها أو صيانتها.

ومن مظاهر الإهمال الاجتماعي أيضًا الطرد التعسفي لمستخدمي النقل الحضري، ما أدى إلى تشريدهم مع عائلاتهم وتركهم بدون أي ضمان اجتماعي، في تجاهل صارخ للحقوق الأساسية للمواطنين والموظفين على حد سواء.

أما المشاريع القليلة التي من المنتظر تنفيذها، مثل بناء سوق السمك، فهي تبدو مبادرة إيجابية، إلا أن هناك ملاحظات من أصحاب المصلحة أنفسهم: بائعو السمك في سوق سيدي عبد الوهاب لا يمانعون المشروع، لكنهم يطالبون بإقامته وسط المدينة بالقرب من السوق الحالي لتسهيل تجارتهم والوصول إلى الزبائن، بدل نقلهم إلى مواقع بعيدة غير عملية.

وإذا نظرنا إلى المشاريع الكبرى التي تم تنفيذها، نجدها غالبًا منتجًا لعشوائية فنية وإدارية، بدون دراسة أثر بيئي أو اجتماعي أو اقتصادي. هدر المال العام هنا لا يقتصر على الإسراف في المواد أو الأشغال، بل يمتد إلى فقدان الوقت والجهد، حيث المواطن يدفع الثمن في كل يوم من حياته.

وجدة الألفية اليوم مرآة صارخة لمفهوم الإدارة المحلية الفاشلة: زمن الهدر والعشوائية الذي يفرض على المواطنين التعامل مع نتائج قرارات متسرعة، بعيدًا عن أي رؤية حضرية مستدامة. السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: متى ستتحمل السلطات المحلية مسؤولياتها، ومتى ستنتهي سياسة التسيير العشوائي؟ متى سنشهد وضع خطط مدروسة تحترم حقوق المواطنين، وتحمي أموالهم، وتحقق لهم بيئة حضرية آمنة ومستقرة؟

حتى لا يصفنا بعض المستفيدين من الوضع في مدينة الألفية بالعدميين، فإن الحديث هنا لا ينطلق من رفض الواقع أو اليأس، بل من حق المواطنين، الطلبة، التلاميذ، العمال البسطاء وعموم الكادحين في خدمات عامة عادلة ومستدامة. في غياب الإجابات الواضحة، يبقى المواطن رهينة سوء التدبير والهدر المستمر، فيما المسؤولون يواصلون التنقل بين المظهر الإعلامي والمشاريع الرمزية، دون أي أثر حقيقي على أرض الواقع.

بيان «الجبان الشجاع»:

صرخة في وجه النفاق الاجتماعي وتحية لروح المقاومة

مصطفى فريش.

«أعترف أنني جبان لو لم أعبر عن شعوري.. وفي هذا الاعتراف تكمن شجاعة المواجهة التي ترفض النفاق وتنتصر للكرامة.»

من سكون جبال الأطلس وخلوة «تيفاوين»، أخرج اليوم عن صمتي تجاه اعتقال الصديق ورفيق الفكر جواد (بوز فلو). إن قضية جواد ليست مجرد اعتقال لفنان، بل هي مواجهة صريحة مع محيطٍ يقدس الأقنعة ويخشى الحقيقة.

إن ما يتعرض له جواد اليوم هو ممارسة لـ «العنف الرمزي»؛ محاولة تدجين الصوت الذي رفض أن يبتسم ابتسامة زائفة فوق جروح غائرة. إن النفاق الاجتماعي الذي يطالبنا بالصمت وتجميل القبح هو العدو الأول للإنسان. وسجن الكلمة ليس إلا محاولة بائسة لفرض وصاية على لغة الهامش، وتصنيف صدق الفنان كـ «خروج عن النص» لإجباره على الشعور بالذنب تجاه فطرته.

جواد هو «المثقف العضوي» الذي نبت من رحم «الضيقة»، واستخدم فنه ليعيد صياغة وعي المغلوبين. هو الذي رفض أن تظل «الحقيقة غائبة» خلف الوجوه الباهتة للأطلس. إن اعتقال المثقف العضوي هو اعتراف بمدى خطورة صدقه على «عالم الخداع» الذي يقتات على تزييف الواقع.

إننا في هذا الوطن، لا نعشق الألم، بل نعشق رؤية وردة تقاوم قساوة الطبيعة لتعلن حضورها الجمالي رغم الصخور. إننا نستمد قوتنا من ابتسامة طفلة «تسنيم» البريئة؛ تلك الابتسامة التي هي بوصلتنا لغد لا يُظلم فيه أحد. إن دفاعنا عن جواد هو دفاع عن تلك الوردة وتلكَ الابتسامة، وعن حقنا في الاستمرار في الحياة دون تنازل عن كرامة الإنسان.

بصفتي إنساناً اختار الولادة الجديدة تحت ضياء «تيفاوين»، أؤكد: تضامني المطلق مع جواد، فالحرية لكل معتقل، والإنصاف لكل مملوك ومظلوم في هذا الوطن.

رفضي القاطع لكل أشكال النفاق الاجتماعي التي تحاول وأد الكلمة الصادقة.

شكرنا لكل من يمدنا بدافع المقاومة لنستمر في البناء بوطنٍ يتسع للجميع.

جواد.. يا صديقي، قد يحاصرون الجسد، لكن «المثقف العضوي» بداخلك قد أطلق الصرخة، والصدى لا يمكن اعتقاله.

الحرية لبوز فلو.. والخلود للكلمة التي لا تبيع كرامتها.

التصريح الصحفي حول مأساة عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك ومطالبهم العادلة والمشروعة

تغتنم اللجنة الوطنية، فرصة عقد هذه الندوة الصحفية، التي ستليها مباشرة بعد انتهاء أشغالها، وقفة احتجاجية أمام وزارة التشغيل، تسليط الاضواء على أنشطة اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك، وآفاق عملها القريبة.

لقد تأسست اللجنة الوطنية، على هامش الندوة الصحفية التي نظمتها لجنة الدعم المحلية بمكناس، والتي عرفت حضورا متميزا للصحافة الوطنية، ومختلف القوى المناضلة، السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية، وذلك يوم الخميس 17 يوليوز 2025، بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، هدفها حشد كل أشكال التضامن والدعم، على طريق إنهاء محنة مئات العاملات والعمال، وإيجاد حل منصف وعاجل لهذا الملف، (أنظر بلاغ تأسيس اللجنة.

وقد عملت اللجنة على توسيع صفوفها، بالتحاق هيآت أخرى. كما راسلت عددا هاما من القوى السياسية والنقابية والحقوقية والمدنية الأخرى، وعقدت اجتماعات مع العديد منها، بهدف بسط الملف وبرنامج التحركات أمامها، وتأكيد الالتزام الجماعي بحل الملف.

وهكذا استطاعت اللجنة لف عدد مهم من القوى حول الملف، وتم التوقيع على الرسالة إلى رئيس الحكومة من طرف عدد هام من الهيآت، وستليها لائحة توقيعات ثانية (انظر الرسالة مع اللائحة الأولية للتوقيعات).

هذا فضلا عن المبادرات الخاصة التي التزمت بها منظمات أخرى.

كما نظمت اللجنة الوطنية وقفة احتجاجية ناجحة، عرفت حضورا مشرفا ومتنوعا أمام المعرض الدولي بالدار البيضاء، احتجاجا على جرائم شركة سيكوم، المتمثلة في تشريدها لمئات العاملات والعمال وعائلاتهن/م، وذلك يوم الخميس 6 نونبر 2025، بمناسبة انعقاد الدورة 22 للمعرض الدولي الخاص بالنسيج والألبسة.

وبخصوص المهام المستقبلية فإن اللجنة تعتزم؛

- عقد لقاءات مع كل الهيآت المستعدة للوقوف الى جانب العاملات والعمال، وضد اجراءات التسريح الجماعي التعسفي لشغيلة الشركة، ضدا على الحق والقانون
- عقد لقاءات بالمسؤولين الحكوميين المعنيين
- مراسلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل عقد اللقاء معه.
- مراسلة منظمة العمل الدولية،
- تنظيم قافلة وطنية إلى مكناس،

هذا ونوضح أن الحل المأمول يوجد بيد رئيس الحكومة، التي عليها تحمل المسؤولية المالية للملف سيرا على ما قامت به حكومات أخرى سابقا في ملفات مماثلة.

نشير في نهاية هذا التصريح، إلى أن عاملات وعمال سيكوم، ينتمون إلى الكنفدرالية الديمقراطية للشغل وقد أكدت ذلك الرسالة الموجهة من طرفهم/ن إلى المؤتمر الوطني السابع للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، والتي خلفت أصداء إيجابية.

الرباط في 24 دجنبر 2025.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

فرع صفرو

بلاغ

أصدرت المحكمة الابتدائية بصفرو يومه الخميس 25 دجنبر 2025 في جلسة الواحدة زوالا، قرارها في ملف مُغني الراب ؛ جواد أسراضي و الذي كان متابعا في حالة اعتقال ،و القاضي بالحكم عليه بثلاثة أشهر موقوفة التنفيذ و غرامة مالية ب 2000 درهم. و ذلك بعد مرافعات قيمة تقدم بها الأساتذة المحامون على مدى أكثر من سبع ساعات متصلة.

و إذ أن المكتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو يعبر عن استنكاره الشديد لأي حكم ما عدا تبرئته و إسقاط التهم الملفقة التي حوكم بموجبها، فإنه يؤكد ما يلي :

- تضامنه المبدئي و اللامشروط مع الفنان جواد أسراضي، و رفضه تسخير القضاء لمصادرة الحقوق و الحريات و على رأسها الحق في حرية الرأي والتعبير.
- مطالبته بتبرئة جواد أسراضي خلال المراحل الاستئنافية و إسقاط التهم عنه.
- تجديد شكره و امتنانه لهيئة الدفاع التي تطوعت للمرافعة و الدفاع عنه.
- إلتزامه بمواصلة النضال على مختلف الواجهات و الأصعدة : مدنيا و سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و بيئيا.

- عن المكتب المحلي
- الخميس 25 دجنبر 2025

عمال كولدمين يخوضون الاعتصام في باطن الأرض

في خطوة احتجاجية تصعيدية وغير مسبوقة. خاض عمال مقاولة كولدمين اليوم الاثنين 22 دجنبر 2025 اعتصاما مفتوحا في أعماق الأرض، شمل مناجم سيدي أحمد، وعوام، وإغرم أوسار، وإغر أوجنا. ويأتي هذا القرار الجريء بعد سلسلة من التراكمات والاختلالات التي جعلت من باطن الأرض ملاذا أخيرا لإسماع صوتهم المبحوح فوقها، حيث لم يكن قرار الاعتصام وليد الصدفة، بل كان نتيجة مباشرة للحادث المأساوي الأخير الذي أودى بحياة عامل ينتمي للمقاولة. هذه الوفاة لم تكن مجرد رقم في سجل حوادث الشغل، بل كانت الفتيل الذي أشعل نار السخط الكامن، معتبرين إياها ضريبة قاسية لإهمال شروط السلامة والتدبير العشوائي الذي يطبع عمل المقاولة.

ويؤكد المعتصمون أن إدارة المقاولة تنهج سياسة الآذان الصماء تجاه ملفهم المطلبي، خاصة في النقاط المتعلقة بعدم الالتزام بمقتضيات المحاضر الموقعة والتهرب من تطبيق القانون، بالإضافة إلى ملف الترسيم وهو النقطة الأكثر إثارة للجدل، حيث يتهم العمال مدير المقاولة بالإقصاء المفضوح والمقصود لجميع العمال المنضوين تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في خطوة تضرب في عمق الحريات النقابية، فضلا عن تسجيل توالي الحوادث الخطيرة نتيجة انعدام ظروف العمل اللائقة وغياب شروط الصحة والسلامة المهنية.

من جهتها، أوردت مصادر نقابية أن هذه الأزمة كانت متوقعة، حيث سبق وأن تم التنبيه إلى أن سياسة المحاباة وإقصاء الأجهزة النقابية الجادة من الحوار لن يؤدي إلا إلى التصعيد، مشددة على أن محاولة إرساء سلم اجتماعي دون إشراك الاجهزة ضمن المقاربة التشاركية هو قفزة في الفراغ تهدد استقرار مراكز العمل. وفي ظل هذا الوضع المحتقن، يحمل العمال المعتصمون ومعهم مكتبهم النقابي المسؤولية الكاملة لمدير مقاولة كولدمين وباقي المسؤولين عن تبعات هذا الاعتصام في باطن الأرض، وما قد يترتب عنه من تداعيات صحية أو أمنية للمعتصمين.

إن صرخة عمال كولدمين من أعماق المناجم اليوم هي نداء لرد الاعتبار لكرامة العامل، وتطبيق القانون، ووقف نزيف الأرواح في مناجم الموت، فهل ستتحرك الجهات الوصية قبل فوات الأوان؟.

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 12)

الحركة النقابية والحرب العالمية الثانية

شهدت الحركة النقابية في الدول المتحاربة خلال الحرب العالمية الثانية مصائر متباينة، إذ تراوحت بين تفكيك منظماتها كما هو الحال بفرنسا تحت حكومة فيشي، والقمع بألمانيا النازية وبإيطاليا الفاشية وبالدول المحتلة. وشمل المشهد النقابي لفترة الحرب تكيف تلك الحركة مع الأوضاع، ولعبها لدور محوري في المقاومة خاصة بفرنسا مع الكونفدرالية العامة للشغل، ودعمها للمجهود الحربي لاسيما بالاتحاد السوفياتي وببريطانيا...، والنضال الاجتماعي والسياسي من أجل حقوق الطبقة العاملة، ومشاركتها الفعّالة في الكفاح ضد النازية والفاشية.

الهاشمي كبدة

لقد تعاملت الحركة النقابية مع الحرب العالمية الثانية في ظل ظروف مختلفة عن تلك التي تعاملت بها في حرب 1914. فبعد اتفاقيات ميونيخ، رفض العديد من النقابيين النزعة السلمية التي بدت لهم وأنها تشكل مكافأة على العدوان. وكان الشيوعيون وباقي تيارات الحركة متفقين على إرادة المقاومة هذه. وحتى ضمن التوجه النقابي المتمسك بالتصورات النقابية التقليدية، كثر مناهضو اتفاقيات ميونيخ. وأدى إبرام المعاهدة الألمانية-السوفياتية في 23 غشت 1939 إلى إعادة تصنيف البلدان، إذ احتفى التوجه الشيوعي داخل الحركة، في كل بلدان أوروبا الغربية، بستالين الذي استطاع النأي ببلاده عن النزاع بين القوى الإمبريالية. وأعادت دعاية المنتسبين إليه إحياء شعارات النزعتين السلمية والعمالية المناهضتين للعسكراتية(1).

في 18 شتنبر 1939، أعلنت أغلبية المكتب التنفيذي واللجنة الإدارية للكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية عن طرد أولئك الذين «لم يرغبوا أو لم يقدروا» على التبرؤ من الاتفاق الألماني-السوفياتي. أهو انشقاق جديد؟ كلا، لأن المطرودين لم تكن تتوفر لهم إمكانية تشكيل تنظيمات نقابية جديدة. ولقد أجبروا فعلا على اللجوء إلى مضمار العمل السري(2). وبالعودة إلى الصيغ المستعملة سابقا من سنة 1914 إلى سنة 1918، تعاونت النقابات والسلطات من أجل تسريع وتيرة الإنتاج العسكري ومن أجل التصدي للدعاية الأنهزامية.

بالبلدان التي اجتاحها الغزو الألماني، بعد ماي-يونيو 1940، توقع معظم النقابيين قمعا وحشيا لتنظيماتهم، لكن في واقع الأمر كانت في بلدان مختلفة إمكانيات اعتبرها البعض متسمة بالأمل لاسيما ببعض دول أوروبا الغربية.

ببلجيكا، أقدم الغزاة على تفكيك الحركة النقابية القائمة، وعوضوها باتحاد الشغيلة اليدوية والفكرية والذي انضوت تحت لوائه 15 نقابة وطنية. وقد انضم بعض من قادة هذه الحركة إلى الاتحاد الأخير، بينما انسحب منه آخرون شيوعيون واشتراكيون... وذلك تصديا للغزو. وجراء ذلك، عاشت تلك الحركة على إيقاع انقسامات وصراعات. فبينما سعى المتعاونون مع الاحتلال إلى ترسيخ وجودهم داخل ذلك الاتحاد حفاظا على مصالحهم وعلى مصالح المحتل، سارع آخرون إلى الانخراط بنشاط في المقاومة. وقد نظمت لجان نضال النقابات العمالية، بتحريض من الشيوعيين، خارج البنية النقابية المفروضة حركات تصدي نقابي بالمنطقتين الناطقتين بالفرنسية والوالونية، كان أوجها الإضراب العام ل 10 ماي 1941، شارك فيه مئة ألف عامل(3). وتحضيرا لفترة ما بعد الحرب، دخلت الحركة النقابية المقاومة وأرباب العمل في مفاوضات سرية أثمرت صياغة، في أبريل 1944، لمسودة اتفاقية التضامن الاجتماعي. وفي دجنبر 1944، تمت أجرأة هذا المشروع على شكل ميثاق أسس لنظام الضمان الاجتماعي البلجيكي الحديث، وعزز بشكل كبير دور الحركة النقابية كشريك اجتماعي لا محيد عنه.

بعد غزو النظام الهيتليري لهولندا في ماي 1940، وفي مسعى السيطرة على القوى العاملة، قضى النازيون على الحركة النقابية الهولندية القائمة، وحظروا كل التنظيمات العمالية، وفرضوا الحزب الاشتراكي الوطني كتنظيم سياسي وحيد مرخص له، وعملوا على استبدال الحركة ببنية موالية لهذا الأخير. ومع ذلك، فقد لعبت بعض مكونات الحركة دورًا محوريًا في المقاومة بتنفيذ إضرابات احتجاجية واسعة النطاق. ففي فبراير 1941 شاركت الحركة، المضطرة للعمل في السرية، في الإضراب العام الذي دعا إليه الحزب الشيوعي ودعمه الشعب، والذي أذن لانطلاق معارضة نقابية وشعبية قوية(4). وفي شهري أبريل وماي 1943، اندلعت، رغم القمع النازي، إضرابات عمال المصانع والمناجم مما أدى إلى توقف الإنتاج وإظهار فشل التعاون. وفي سنة 1944، وفي ظل السرية، نسقت الحركة سلسلة من إضرابات القطاع السككي. واستعدادا لفترة ما بعد الحرب، سعت الحركة في المنفى إلى إعادة بناء تنظيماتها والاندماج لاحقا في مركزية نقابية واحدة وهي الاتحاد النقابي الهولندي مُستفيدةً من خبرات المقاومة.

رغم قوتها، تعرضت الحركة النقابية النرويجية خلال الحرب العالمية الثانية لقمع شديد من قبل النازيين. ومع ذلك، صارت، بالتنسيق مع المقاومة المسلحة، من ركائز المقاومة المدنية السلمية. وعلى الرغم من معاناة الحركة من الانقسام والضغوط، فقد لعبت مكونات منها من قبيل نقابات قطاعات القضاء والتعليم وأولياء أمور الطلاب... دورًا محوريًا في الحفاظ على البنى الاجتماعية ومقاومة الاحتلال. فإن قام النازيون منذ بداية الغزو في 1940 بتفكيك بنيات الحركة وفرضوا سيطرة شمولية عليها، وأجبروها على الانصياع لإرادتهم، فإنها هيئت تنظيماتها لمواجهة القمع حيث أنيطت بدور حاسم في المقامة المدنية إلى جانب المقاومة المسلحة. فقد دخلت نقابات قطاعي القضاء والتعليم في معارضة سلمية قوية، ضد سياسة الاحتلال ساعية إلى رفض تطبيق القوانين النازية وحماية المؤسسات. وحشدت نقابات أولياء الأمور الطلاب جهودها ضد إجراءات الجرمنة (ger–manisation) والتجنيد الإجباري. وجدير بالذكر أن الفصائل الماركسية ضمن الحركة قد ساهمت، بتأطير من الحزب الشيوعي النرويجي العامل في السرية، بدور مهم في المقاومة النرويجية لاسيما الاضطلاع بالمهام الاستخباراتية والدعائية وتعبئة السكان ضد الاحتلال(5). ومع ذلك، فإن الحركة عاشت على إيقاع التعاون والانقسام، إذ تعاون مع النازيين الذراع النقابي لحزب كويسلينغ الذي أسسه الاحتلال غادة الغزو، والذي كان يضم نخبة من القادة النقابيين النرويجيين لما قبل الحرب. وبعد الحرب، استعادت الحركة قوتها واستقلالها، ولعبت دورًا رئيسيًا في إعادة الإعمار، وشاركت في بناء دولة النرويجية.

بفرنسا، بدا أن المجلس الوطني للكونفدرالية العامة للشغل المنعقد بتاريخ 20 يوليوز 1940 قد قبل بإمكانية مواصلة سياسة الحضور في إطار الدولة الفرنسية. غير أن حكومة فيشي ما لبثت أن حلت كونفدراليات العمال وأرباب العمل. وفي نونبر 1940 التئم قادة من الحركة النقابية في اجتماع، وتقرر رفض قرار التفكيك. وفي 4 أكتوبر 1941 صدر «ميثاق الشغل» والذي نص على الاختيار بين ثلاثة أنماط من التنظيم: الجمعية المهنية المختلطة، تكتل الهيئات، حركة نقابية وحيدة إجبارية متوجة بهرم من اللجن الاجتماعية حيث يضطلع فيها رؤساء المقاولات والطاقم العمالي، من أطر ومستخدمين، بسلطات متساوية وصلاحيات متعادلة. وكان جزء من مناضلي الحركة يبررون حضورهم ضمن أجهزة «ميثاق الشغل» بكون أن الأمر يتعلق بالحفاظ على حركة نقابية في وجه الجمعية المهنية المختلطة وتكتل الهيئات. وهكذا تقلصت قوى الحركة النقابية إلى درجة أن وسائلها التأثيرية الاعتيادية لم تعد تتسم بالصلاحية. بالمقابل، إضافة إلى تطور الأحداث، نجحت الدعاية التي شنها النقابيون الرافضون للميثاق، ضمنهم المنتسبون إلى التيار الشيوعي المواصل للعمل على انفراد، في سحب تدريجي لمناضلين كثر لدعمهم للميثاق، كما أفلحت تلك الدعاية في تأليب الرأي العام العمالي ضد الميثاقيين(6).

وبانضمام الشيوعيين إلى الحرب ضد هيتلر، أصبحوا أكثر حماسة وتشددا في الدعوة إلى بذل جهود مكثفة في بلدان الغرب التي لم تكن محتلة، وفي تنظيم النضال السري ضد المحتل في البلدان التي تم غزوها. وفي يوليوز 1943، تم إبرام اتفاقي سري توحدت بموجبه قوى المعارضة التابعة للكونفدرالية العامة للشغل بمناطق فرنسا المحتلة. وبرسمه أعيد تشكيل كونفدرالية عامة للشغل موحدة معارضة لألمانيا ولحكومة فيشي. وانطلاقا من تلك اللحظة، توسعت الهوة بين «الميثاقيين» و«المقاومين، فحتى العلاقات الشخصية التي تم الحفاظ عليها تباعدت. ولقد شاركت الحركة النقابية الفرنسية التي واصلت تأثيرها على المشهدين النقابي والسياسي في المجلس الوطني للمقاومة. وهكذا إذن تصارع تصوران لسياسة الحضور: الحضور لدى حكومة فيشي، والحضور لدى حكومة المقاومة بالجزائر. وغداة التحرير، تم التخلص من «ميثاق الشغل» من طرف الحكومة المؤقتة. وبتطبيق هذه الأخيرة لمرسوم الجزائر، أعادت العمل بالحريات النقابية وبالتعددية، وتم إبعاد الميثاقيين من النقابات عبر عملية التطهير(7).

ببعض الدول التي لم يطلها الغزو أو طالها مع تقدم الحرب، اضطرت الحركة النقابية إلى التكيف مع قيود الصراع، والتعاون مع الأنظمة القائمة، وإدارة قضايا الإنتاج، والحفاظ على بنياتها، ومواصلة الدفاع عن المصالح العمالية في ظل حقائق اقتصادية واجتماعية جديدة. وأقتصر بالوقف إيجازا على سيرتها بكل من الاتحاد السوفياتي وبريطانيا.

بالاتحاد السوفياتي، الذي كانت فيه التنظيمات النقابية أدرعا تأطيرية للحزب الشيوعي، أدارت الحركة النقابية الموارد الاجتماعية، وحفزت المردودية الإنتاجية لدعم المجهود الحربي. ومن تجليات أدائها في فترة النزاع العسكري مساهمتها بدور رئيسي في تعبئة العمال لتحقيق أهداف الخطة الخمسية وفق ضوابط اقتصاد الحرب. كما ساهمت بثقل في إدارة الموارد البشرية والمادية لتحقيق النصر. وصارت، بعد 1941، حلقة وصل جوهرية لإنتاج الأسلحة والتعزيز اللوجستي دعما للجيش الأحمر في مواجهته للغزو الألماني. وبعد الحرب، أصبحت من الدعائم الأساسية لنظام الدولة بانخراطها الوازن في إعادة البناء وفي الإشراف على العديد من الخدمات الاجتماعية(8).

ببريطانيا، التي لم تشتد فيها الحرب إلا ابتداء من صيف 1940، تشكلت لجان الإنتاج الثنائية المتساوية الأعضاء في أغلب المقاولات المشتغلة من أجل الدفاع الوطني وذلك بهدف الاحتياط والوقاية من كل النزاعات، والزيادة في المردودية، والحفاظ على أجواء السلم الاجتماعي. وهكذا ساهمت الحركة النقابية بدور محوري في مقاومة الهجوم النازي بتبنيها لموقف تعاوني مع النظام القائم وذلك بعد تخليها عن خلافاتها مع هذا الأخير وتركيزها على الحرب. وبفضل دعمها للمجهود الحربي، تم تعزيز شرعية ونفوذ الحركة بعد الحرب مما حولها إلى رافعة رئيسية في هندسة الدولة الاجتماعية لاسيما إرساء نظام الرعاية الصحية الوطني، وجعلها دعامة أساسية في إعادة البناء وشريكا لا محيد عنه في عملية تأميم العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية من قبيل التعدين والنقل...(9)

(1) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
(2) Georges LEFRANC، Le syndicalisme en France، Paris، P. U. F.، 1953.
(3) José GOTOVITCH، Les Communistes belges de 1939 à 1944، Bruxelles، Labor، 1992.
(4) Bernard FREDERICK، Grèves aux Pays–Bas de février 1941، Le journal l'Humanité du 11 Février 2021.
(5) Thomas Kingston DERRY، The Norwegian Resistance 1940–1945، Montréal، McGill–Queen's University Press، 1979.
(6) Georges LEFRANC، Les expériences syndicales en France 1939–1950، Paris، Aubier، 1950.
(7) Idem،
(8) Masha CEROVIC، Les enfants de Staline، Paris، Le Seuil، 2018.
(9) Rob SEWELL، the Cause of Labour : A History of the British Trade Unions، London، Well Red Publications، 2003.

الدولة تمنع النقد والشك في ديموقراطيتها

لحسن

عندما يصبح المجتمع بتعبيراته يشك في خطاب الدولة ومؤسساتها التي تهيمن عليها فئة الاوليغارشيا للحفاظ على مصالحهاوأهدافها فذلك وضع سياسي واجتماعي دقيق يحمل دلالات خطيرة على اعتبار ان الثقة بين الدولة والمواطنين أصبحت مهزوزة ولم يعد للدولة في جعبتها الكثير بما يمكن أن تقنع به الجماهيرلان خطابها لم يعد ينفذ إلى طبقات المجتمع وبالتالي فقدت سياسة الدولةمصداقيتهاولم يعد لها معنى حيث انكشفت صورتهاوأصبحت الدولة عارية وعلى هذا المستوى فقدت الدولة توازنهاوأصبحت كل الحياة السياسية والاقتصادية مهيكلة حول السلطة بهندسة اوكليدية لاتقبل النقدوالتناقض لانها تقوم على المسلمات حيث اضفت طابع القداسة على مؤسساتها ووضعت نفسها في منزلة التنزيه لايأتيها الباطل لامن خلفهاولامن أمامها حيث عملت الدولة على إعادة تركيزللسلط وإعادة حساباتها لانها وصلت الى مرحلة التخبط رغم أنهاتحاول الظهور بمظهرالقوة لانها فقدت الكثيرمن القرارات السياسية السيادية في علاقتها بالعوامل الاقتصاديةوالسياسية لانها أضعفت القوى الداخليةالتي كانت تحقق لها التوازن السياسي على المستوى الداخلي والخارجي حيث قامت بإضعاف الاحزاب بمحاصرتها وقمعها واختراقهابكل الاشكال وتحكمت فيها واستعملتهاكواجهة لتزيين ديموقراطيتها وكرست كل جهدها لاضعافهاوإفراغها من القوة وشلها وفي نفس السياق حاصرت المجتمع المدني بقرارات وقوانين إدارية تعرقل نشاطه وعمله وبالتضييق عليه وبهذه الاجراءات أضعفته إلى المستوى الذي يقلل من تأثيرة. ومع إضعاف العمل السياسي المقاوم والمعارض وايضا ومعه المجتمع المدني أصبحت مشيمة الدولة التي تربطها بالمجتمع هشة وضعيفة وقامت ايضا بمحاصرة الاعلام المستقل عن الدولة عن طريق المنع والحضر والقوانين الزجرية لان هذا الاعلام المستقل هو بقي للمواطن في نقل قضاياه ونقد سياسة الدولةواكتفت بإعلامها

وبهذه الهندسة التي اصبحت مساراعاما للدولة يدفعها الى المضي فيه لانها في وضعية هشة وبكون المشهدالسياسي لايعكس وعي المجتمع بالكامل سواء على مستوى مؤسسات الدولة او على مستوى الاحزاب السياسيةوالتي بدورهالاتعكس وعي المجتمع حيث تخلق الدولة مسرحا سياسيا يضم حلفائهاونخبتها بينما باقي المجتمع يصبح متفرجا بدون تأثيرلايكترث بماتنتجه الدولة وهذه الصورة التي وصلت اليها الدولة تبين مدى التغول والتخبط والفشل الذي تعيشه وأصبحت تركز كل اولوياتها للحفاظعلى استقرارهامن وجهة نظرالسلطة وضمان استمرار سياسات الدولة لانها اصبحت غير قادرة على الاصلاح الذي ستكون كلفته السياسية كبيرة جدا وهذا مايدفع بالمخزن الى مواصلةالسير من دون ان يعرف الى اين يسير لان مسار الدولة التاريخي حافل بالانتهاكات والفساد والتزوير

وكان هذا دافعا لموقف فئات عريضة من المجتمع برفض سياسة الدولة ويتجلى في المقاطعة الكبيرة للانتخابات التي تبدو لاطائلة منها ولان الجماهير هي اقرب وأدرى بمجرياتها ومن تأسس شك الجماهير في مصداقية الدولة المخزنية والدولة أيضا اصبحت تخاف من انكشاف المزيد من سياساتها ومن هذا المنطلق تعمل على محاصرة الاعلام والمعارضين والجمعيات الحقوقية وعها جزء كبير من المجتمع الذي ينتقد سياسة الدولة ومع اشتداد الازمات المختلفة وتمظهراتها في الشغل والصحة والتعليم ومختلف مناحي الحياة الاجتماعية كالغلاء والسكن والبطالة تتطور وتتحول الاحتجاجات الى مساءلة الدولة عن الفشل والاخفاق وعن ممارساتهاحيث تحولت المطالب الى شعارات تطالب بمحاسبة الدولة وهي مراقبة شعبية لانهاستكشف الحقيقة والحقيقة تربك السلطة غير الخاضعة للقانون ولهذا تخاف أجهزة الدولة من المساءلة وتخاف من الشعب لان الدولة التي تحترم شعبهالاتخاف المساءلة. فكل ما تقوم به الدولة الان هو تمرير خطاب ايديولوجي يقدس الدولة ومؤسساتها ويمنع الشك والنقد وتعمل لتأسيس قواعد قانونية لهذا الغرض لاسكات المجتمع (المواطنين)لضمان الاستقرارلانها تعتبر الشك بمنطق صوري يؤدي الى الشك في كل مايترتب عن الانتخابات من مؤسسات فالدولة حاليالاتريدالمحافظة على الشكل الحالي في علاقتها مع المجتمع بكل طبقاته ولاتريدلصورتهاان تتقزم في عيون المواطنين ولاتريد الاصلاح لان هذا الشكل من العلاقة بينهمايقود الى مطالب سياسية ضد سياسة الدولة كما يحدث الان مع الحركات الاحتجاجية لان الدولة تهاب المراقبة الشعبية وتخشى من انكشاف فسادها وفشلها.ولان الاحزاب انكشف امرها وتحولت إلى واجهة لتطبيق سياسة الدولة واصبحت متعاونة مع الدولةحيث تعمل على تزكية سياسة الدولة بالعمل على استقطاب الجماهير للمشاركة في الانتخابات لتوسيع حجم الكتلة الناخبة التي ابتعدت عن الانتخابات لانها فاقدة للمصداقية وبهذا الدور الذي تقوم به الاحزاب التي تدعي معارضة الدولةانهااصبحت في خدمة الاوليغارشياالتي تقود الدولة وهي تعي كل الوعي بماتقوم به بدافع ضمان الاستمرارولتعطي معنى للسياسة بالحد الادنى في مستواها الشكلي بتواجدها في مؤسسات تعتبرامتداد السلطةالمخزنيةالتي تفرض ديموقراطية تقوم على الطاعة الميا

> على المستوى الداخلي والخارجي حيث قامت بإضعاف الاحزاب بمحاصرتها وقمعها واختراقهابكل الاشكال وتحكمت فيها واستعملتهاكواجهة لتزيين ديموقراطيتها وكرست كل جهدها لاضعافهاوإفراغها من القوة وشلها وفي نفس السياق حاصرت المجتمع المدني بقرارات وقوانين إدارية تعرقل نشاطه وعمله وبالتضييق عليه وبهذه الاجراءات أضعفته إلى المستوى الذي يقلل من تأثيرة.ومع إضعاف العمل السياسي المقاوم والمعارض وايضا..

من دون نقد او تشكيك في نزاهتها كل هذا من اجل المصلحة العليا للوطن وهكذا تعمل الدولة لتحويل الصراع بعناوين غارقة في التخلف والدناءة بين المشككين والصالحين حول طهرانية الدولة على قاعدة ابن تيمية الذي استحضرته الدولة لاعتقال ديكارت فما رأي الحداثة في هذا؟

التمثيلية البرجوازية بالمغرب تستنفذ أكاذيبها

» إرادة الشعب لا تتحقق بالوكالة والحِجر والوصاية، وتطلعاته وآماله في تحقيق الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية، وتملك الحق في تقرير المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لا تتأتى بقنوات الريع والمساومة. إن الرأسمال والبرجوازية المتحكمة لا يمكن أن تتيح للطبقات المستغلة سلاح الديمقراطية وموطئ قدم في دهاليز طبخ المخططات الطبقية التصفية. لهذا وفي خضم احتداد الصراع الطبقي، ما فتئت العملية الانتخابية في المغرب ومنذ الاستقلال الشكلي، وسيلة لتداول النخب المدجنة على تطبيق إملاءات الطغمة الحاكمة والطبقة السائدة، ولن تتجاوز كونها واجهة للتمثيلية البرجوازية وحماية وخدمة مصالح الرأسمالية والبرجوازية. الحل إذن يكمن لدى الجماهير الشعبية وطبقتها العاملة وفلاحيها وكادحيها منظمة في حزبها الثوري من أجل تغيير وطني ديمقراطي شعبي.

ديكتاتورية «ديمقراطية الواجهة البورجوازية» من تزوير الإرادة الشعبية إلى فرض الرأي الوحيد

إسلامي ع الحفيظ

تعيش الديمقراطية الليبرالية في مجتمعات المركز أسوأ مراحلها، فالرأسمال المالي الاحتكاري يراها مقيدة لتوحشه ورغبته في الافتراس واستخفافه بالحريات الديمقراطية وتطلعه إلى المزيد من مراكمة الأرباح عبر هضم حقوق العمال والمنتجين. لهذا يتجه نحو الفاشية والتحكم المطلق في مقاليد السلطة بطرق مافيوزية داخليا وحربية خارجيا ويستعمل شبكات التحكم في الرأي العام لتوجيهه ويستثمر لذلك أموالا طائلة ومعرفة هائلة.

الماركسيين يرون بأن الديمقراطية البورجوازية في العصر الامبريالي المعولم استنفذت رصيدها لصالح مافيا المال والأعمال، وأصبحت الشكليات الديمقراطية مجرد تفويض سلط لمدة الولاية الحكومية، حيث يمكن للبورجوازية الحاكمة اتخاذ القرارات المصيرية من حرب وخوصصة وسن قوانين ضد المكتسبات الديمقراطية للطبقة العاملة وللطبقات الشعبية بصفة عامة بكل يسر وسهولة.

إن النضال من أجل الديمقراطية في جوهره هو موضوع صراع طبقي بين الرؤية البورجوازية في العصر الامبريالي والرؤية التقدمية الاشتراكية، بين ديمقراطية تمثيلية أصبحت موضوع ريبة وتشكيك في قدرتها على التعبير عن التوازنات الطبقية في المجتمع نظرا لاحتكار الرأسمال المالي وسائل التأثير الاجتماعية على المجتمع والكتلة الناخبة وسنه لسياسات تتناقض مع الإرادة الشعبية المعبر عنها في الشارع وعبر وسائط التواصل الاجتماعي والتي تعكسها كذلك عمليات سبر الآراء الموضوعية. ورغم القمع الإعلامي فإن الاعلام البديل لا يزال يلعب دورا لا بأس به في عمليات التعرية والفضح لتزييف القضايا والحقائق.

الديمقراطية من المنظور الاشتراكي هي على النقيض من الديمقراطية البورجوازية / إنها تقلب الهرم وتجعل الأغلبية ليست موضوع الانتخابات (كائنات تصوت وتفوض وتنتظر) بل هي ذات فاعلة عبر آليات الديمقراطية المباشرة التي تسمح بالربط بين السلطة الاقتصادية والسياسية، بين تقاسم الثروة والسلطة والمعرفة، بين آليات المتابعة والمراقبة والمحاسبة الدائمة والمستمرة للمسؤولين.

ومع ذلك فإن بلدان الجنوب تعيش أوضاع أفضع لأن القمع عام ولأن تزوير الإرادة الشعبية قائم، ولأن صناعة أحزاب السلطة على قدم وساق ولأن الكذب أصبح صناعة للذكاء والغباء البشري أوالاصطناعي صوتا وصورة.

عرف المغرب منذ الاستقلال الشكلي وإلى اليوم صراعا ضاريا حول «المسألة الديمقراطية» في أبعادها السياسية ولكن كذلك في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. لقد كانت مسألة السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية والاقتسام العادل للثروة الوطنية موضوع صراع طبقي وسياسي قادته أحزاب وتنظيمات سياسية تقدمية مناهضة للنظام ولديكتاتورية «ديمقراطيته الشكلية» الحربائية.

لم يعد خافيا على أحد سواء بفعل الدراسة والبحث أو بفعل المعاينة الملموسة على أن الانتخابات في المغرب مزورة من ألفها إلى يائها وأن صناعة المرشحين والانتماءات والتزكيات وخريطة توزيع المقاعد على «الأحزاب» والمدن والقرى صناعة موجهة من الغرف السوداء.

وهي مزورة كذلك لأن استعمال المال مشاع وممأسس بطرق جهنمية حيث يمكن بكل بعد سوسيولوجي الحديث عن سوق موسمي للانتخابات ولتداول قيمة الأصوات في بورصة موسمية حيث يتم الحديث عن القيمة التداولية للصوت، وعن الوسطاء.

خلال الحملات الانتخابية تتجمع حشود من الشباب العاطل أو الذي يشتغل في أعمال موسمية حول أعلام وأقمصة وعلامات أحزاب لا يعرفون عنها شيئا أو يعرفون فقط أنها تابعة لهذا الباطرون أو ذاك وبعضهم يعرف طبيعتها السياسية وينظر لها بأنها فرصة شغل موسمي في الحملات الانتخابية: إن الانتخابات تعتبر سوق بما يحمله السوق من قيم تبادلية وبراغماتية وفساد وغش وتدليس لكن هذا السوق موجه لتمييع الارادة الشعبية ولتبخيس البعد المبدئي والأخلاقي في العملية الانتخابية باعتباره لحظة موقف واختيار سياسي وليس لحظة بيع وشراء الذمم. ينخرط الاعلام بما له من سلطة على الرأي العام في الهرج الانتخابي ويحاول أن يعطي صورة وكأن الانتخابات هي تعبير حر عن الأفكار والآراء، ويتم استدعاء «مثقفين» يتم انتقاؤهم بدقة للتطبيل للعملية ولإنتاج خطاب تدليسي وكأن الانتخابات تجري في جنة الديمقراطية.

كما يدرك المواطنون والمواطنات بوعيهم وتجربتهم وأحاسيسهم أن الانتخابات مجرد مسرحية ملعونة لإعادة انتخاب من سبق اختيارهم من طرف السلطة والحاكمين، فهي إذن لعبة معدة سلفا بقواعدها وبنتائجها وما على المواطن سوى التزكية.

كما يدرك المواطنون أن الانتخابات لا تعد وسيلة لتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الشعبية، وأن السلطة توجد في مكان آخر، فلا الحكومة تحكم ولا البرلمان يشرع ولا وجود لفصل السلط وتهيمن وزارة الداخلية والعمال والولاة على الجماعات المحلية.

فهم يدركون أن تغيير الأوضاع الاجتماعية لا يتم أساسا بواسطة الانتخابات، ولهذا ينتفض الشباب في كل عقد او مرحلة لمحاولة اسماع أصواتهم الرافضة لمهازل «ديمقراطية الواجهة».

الخلاصة مفادها أن انتخابات ديمقراطية حقيقية مستحيلة في ظل نظام ودستور غير ديمقراطي، إن النظام المخزني وديكتاتورية ديمقراطية الواجهة لن تسمح للرأي المعارض للحكم بدخول مربع الصراع السياسي، ولهذا يعمل النظام المخزني على تسييجه بكل أنواع المنع والقمع والحصار وضرب الحق في التنظيم وحرية التعبير والصحافة والإضراب والتظاهر وكل أشكال الاحتجاج ولو السلمي. كما أن هذا المربع لن يدخله سوى من تم ترويضهم لقبول اللعب في مربع الاستثناء خارج القواعد الديمقراطية المتعارف عليها عالميا.

إن المدخل لانتخابات حرة ونزيهة هو دستور تأسيسي يقطع مع الاستبداد المخزني ومع أساليبه الديكتاتورية لديمقراطية الواجهة.

إن المدخل الثاني هو حل الأحزاب التي صنعتها الإدارة ومكنتها من السلطة في أجهزة الدولة وفي المجتمع بقوة الأمر الواقع.

المدخل الثالث هو حرية واسعة للتعبير والصحافة وحرية التظاهر والحق في التنظيم وعدم محاكمة المواطنين بناء على أفكارهم وآرائهم وانتماءاتهم.

المدخل الرابع: هو القطع مع أساليب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالتأسيس للجنة الحقيقة مستقلة تماما عن النظام المخزني تتوفر على قواعد عمل وفق المرجعيات الكونية لحقوق الانسان، وتعمل على التأسيس لقواعد عدم الإفلات من العقاب ولقواعد الديمقراطية الشعبية.

ومن المداخل أيضا:

- فتح الاعلام العمومي في وجه القوى الحقيقية للمجتمع
- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وتفكيك الأجهزة المختصة في المراقبة والتجسس ومحاربة المعارضين.
- إلغاء كل القوانين المكبلة للحريات والحقوق (الحق في الاضراب - ...) ووضع قوانين لحماية الحريات من شطط السلطة ومزاجها ورفضها تسليم وصولات الإيداع أو تسلم الملفات القانونية للتنظيمات النقابية والحقوقية والسياسية المعارضة للنظام.
- رد الاعتبار لضحايا القمع والمنع والحصار، ومحاكمة الجلادين

هل عناصر هذا البرنامج الأدنى ممكنة؟ نعم هذا ممكن،لكنه يحتاج إلى إرادة سياسية للقوى الديمقراطية والحية مستفيدة من ما تراكم من خيبات وتحايلات للنظام لربح الوقت السياسي في المنعطفات السياسية خصوصا. والعمل المستمر لإضعاف قوى المعارضة بل لتجفيف ينابيعها ومنعها من الممارسة السياسية والتنظيمية الطبيعية، ومدركة لكون تحقق الديمقراطية يتم أساسا بالصراع ضد النظام المخزني وبنياته الاستبدادية والديكتاتورية وليس بالرهان على العمل في مؤسسات أبانت التجربة عن فسادها وغياب جدواها بل على العكس من ذلك تماما فهي آلة ابتلاع تشكل جاذبية لاقتناص معض النخب من الديمقراطيين ولإعادة رسكلتهم لصناعة نخب تتمتع بامتيازات تمنعها من التموقف ضد ديكتاتورية «ديمقراطية الواجهة» وتحولها إلى أبواق دعاية وتغريها بالمزيد من التسلق الطبقي ضد على مشاريع التغيير الديمقراطي وتطلعات الشعب المغربي من أجل ديمقراطية شعبية حقيقية.

السبت 27 دجنبر 2025

قانون تجريم انتقاد الانتخابات والتشكيك في نزاهتها ومقاطعتها

خطوة أخرى في مسلسل سياسة تكميم الأفواه

في سياق استمراه في تسييج وإغلاق الحقل السياسي والتحكم المطلق في الحياة السياسية، يسعى النظام المخزني إلى المزيد من تكبيل الحق في حرية الرأي والتعبير عبر سن قوانين جديدة بهدف خنق كل الأصوات المعارضة لسياسته الطبقية المعادية لنضالات شعبنا وطموحاته في العيش الكريم، ومن بين هذه القوانين الجديدة، مشروع القانون التنظيمي رقم 53.25 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، والذي تمت إحالته على لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة والشؤون الإدارية يوم 27 أكتوبر 2025، كما تم عرضه على الجلسة العامة لمجلس النواب التي صادقت عليه يوم فاتح دجنبر 2025، (الموافقون: 164، المعارضون: 09، الممتنعون: 41).

عبد السلام العسال

يروج مهندسو هذا القانون أنه يهدف إلى تخليق الحياة السياسية وضمان سلامة العمليات الانتخابية وحمايتها من كل ما من شأنها التلاعب بنتائجها وإلى تعزيز وتقوية دور النساء والشباب في البرلمان من خلال إقرار تحفيزات خاصة لوصول هذا الهدف، بينما هو في جوهره يهدف بالأساس إلى تجريم انتقاد الانتخابات والتشكيك في نزاهتها، وفرض إجبارية القبول بنتائجها رغم كل ما قد يشوبها من تلاعبات وتزوير وبيع وشراء للأصوات كما كان يحدث في كل الانتخابات السابقة، مما كان يجعلها انتخابات فاسدة وفاقدة لأية مصداقية تذكر، ومما جعل قبة البرلمان بغرفتيه والجماعات الترابية والمجالس الجهوية كانت تعج بكبار الفاسدين والمفسدين، منهم الناهبون للمال العام ومنهم المتهربون من الضرائب ومنهم تجار الصفقات العمومية خارج إطار القانون وغيرهم، وكإشارة في هذا الصدد، يكفي أن نذكر أنه من بين «375 نائبا في مجلس النواب، أصدرت المحكمة الدستورية في هذه الولاية التشريعية قرارات بتجريد 29 نائبا من عضوية المجلس بسبب تورطهم في قضايا فساد وخرق القانون، وكشفت مصادر إعلامية محلية أن 26 برلمانيا يتابعون في ملفات فساد، بعضهم أدين ابتدائيا وآخرون استئنافا، ومنهم من ينتظر مرحلة النقض.

وأظهر تقرير لوزارة الداخلية اطلعت عليه الجزيرة نت، أن 302 عضو في مجالس البلديات أحيلوا على القضاء عام 2025 مقابل 137 العام الماضي، ويتعلق الأمر بـ 52 رئيس بلدية و57 من نواب الرئيس و124 عضوا و69 رئيسا سابقا» (تقرير للجزيرة نت).

إن هذا القانون لا يستهدف فقط الأصوات السياسية والحقوقية والصحفية المستقلة التي تأخذ على عاتقها مهام رصد الخروقات المتصلة بكل المسلسل الانتخابي بدء من التسجيل في اللوائح الانتخابية ووصولا إلى فرز وإعلان النتائج، مرورا بالحملات الانتخابية، وإنما يستهدف بالدرجة الأولى التنظيمات والتيارات السياسية التي تطعن (أكثر مما تشكك) في الطبيعة الجوهرية للعملية التي تشرف عليها وزارة الداخلية الضليعة في تزوير الانتخابات (تصريح سابق لإدريس البصري الذي عمر ربع قرن على رأسها يؤكد ذلك).

أما الحديث الرسمي عن الحاجة إلى قانون من أجل تخليق الحياة السياسية وصون العمليات الانتخابية من التلاعب، فهو مجرد كلام لذر الرماد في العيون ليس إلا، ذلك أن تخليق الحياة السياسية ليس في حاجة إلى قانون أو حتى إلى عدة قوانين، وإنما هو في حاجة إلى إرادة سياسية وطنية شعبية ديمقراطية تقطع بشكل جدري مع منظومة الفساد ونظام التسلط والاستبداد والريع ونهب المال العام، أي أن التلاعب بالانتخابات لا يمكن وضع حد له في ظل نظام سياسي قائم على الفساد والاستبداد وعلى قمع الأصوات المعارضة لسياسته الطبقية العدائية.

ولكل ما تقدم فلا غرابة ألا تكون الانتخابات القادمة، رغم هذا القانون، مختلفة في جوهرها عن طبيعة التجارب الانتخابية الفاسدة التي عرفتها بلادنا منذ أول انتخابات تشريعية سنة 1963، (باستثناء بعض الاختلافات الشكلية التي لا تغير من طبيعتها الفاسدة)، ذلك أن السياق العام التي ستجري فيه هذه الانتخابات المتسم بإغلاق الحقل السياسي من طرف النظام وسيادة سياسة التشدد والقمع وخنق الأصوات الحرة، لا يؤشر على أن هل هذه الانتخابات ستكون ديمقراطية وشفافة ونزيهة كما هي متعارف عليها في الدول الديمقراطية بدل أن تكون مغشوشة ومتحكما فيها من بدايتها إلى نهايتها؛ وكل المؤشرات الجارية لا تفيد أنها ستحترم الإرادة الحقيقية للشعب المغربي بما يجعله بالفعل مصدرا حقيقيا للسلطة عوض أن تكون بمثابة مجزرة حقيقية للإرادة الشعبية ولحق الشعب في تقرير مصيره السياسي؛

> هذه الانتخابات: ستجري في ظل أوضاع عامة تتسم بتفاقم أزمة المشروع المخزني حيث يعمل النظام جاهدا لتحميل أعبائها للطبقات الشعبية التي يشن عليها وعلى قواها المناضلة هجوما قمعيا لتمرير العديد من مخططاته التصفوية لحقوقها ومكتسباتها التاريخية (ضرب المدرسة العمومية والسعي الحثيث لخصخصتها، القضاء على الصحة العمومية، الإجهاز على الخدمات العمومية، الرفع الصاروخي للأسعار

ولا أنها ستساعد على تحقيق الديمقراطية بجميع أبعادها بما في ذلك الديمقراطية التشاركية عوض أن تعمل على المزيد من تكريس السلطة الفردية المطلقة؛ ولا أنها ستمكن شعبنا من التمتع بالكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، بدلا من أن تكرس مزيدا من الظلم والحيف والإقصاء والتهميش والتمييز في إطار هيمنة النظام السياسي الرجعي وتحت نير الاستبداد المخزني؛ ولا أنها ستجعل من التداول الفعلي (وليس الشكلي) على السلطة أمرا واقعيا وممكنا في متناول الأحزاب السياسية المتنافسة بدل المزيد من سعيها للتهافت على تطبيق قرارات وتوجيهات وتعليمات الملك وصندوق النقد الدولي؛ ولا أنها ستتمكن الأحزاب التي ستشكل الأغلبية من تطبيق برامجها الانتخابية عوض أن تكون خادمة مطيعة لتطبيق برنامج الملك والدولة العميقة؛ ولا أنها ستمكن البرلمان المنبثق عنها من أن تكزن له صلاحيات للتشريع الفعلي بما يحقق تقدم وطموحات الشعب عوض أن يكون، كسابقيه، مجرد غرفة لتسجيل ورجع الصدى لما يقرره المجلس الوزاري وصناع القرار الحقيقيون.

نخلص إلى القول أن كل مؤشرات سمات السياق العام الوطني الذي ستجري في إطاره هذه الانتخابات، تدل على أنها لا يمكن، مطلقا، أن تكون ديمقراطية وشفافة ونزيهة بل ستكون، كسابقاتها، مقبرة حقيقية للإرادة الشعبية الحرة، وأنها ستؤدي إلى المزيد من إفساد الحياة السياسية عوض تخليقها، وإلى المزيد من الهجوم التصعيدي على حقوق ومكتسبات الشعب المغربي وإلى تكريس المزيد من القمع والفساد والاستبداد بجميع مظاهره، وذلك لثمانية أسباب على الأقل نبسطها كما يلي:

1) هذه الانتخابات: ستجري في ظل أوضاع عامة تتسم بتفاقم أزمة المشروع المخزني حيث يعمل النظام جاهدا لتحميل أعبائها للطبقات الشعبية التي يشن عليها وعلى قواها المناضلة هجوما قمعيا لتمرير العديد من مخططاته التصفوية لحقوقها ومكتسباتها التاريخية (ضرب المدرسة العمومية والسعي الحثيث لخصخصتها، القضاء على الصحة العمومية، الإجهاز على الخدمات العمومية، الرفع الصاروخي للأسعار، الهجوم على الحريات العامة والحريات الفردية، قمع حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والحق في الاحتجاج السلمي، استمرار الاعتقال السياسي، الانتقام من المناضلات والمناضلين وفبركة ملفات صورية للزج بهم في السجون، .....)، وذلك في ظل نظام سياسي رجعي متحكم في الحقل السياسي المسيج بمشهد حزبي «رسمي» عبثي منقسم إلى ما أصبح يعرف بأغلبية «صاحبة الجلالة» المكونة للحكومة و«معارضة صاحب الجلالة» المكونة للمعارضة البرلمانية الشكلية والتي ساهمت بدورها في تمرير العديد من القرارات والقوانين التراجعية من داخل البرلمان.

2) هذه الانتخابات: ستجري في ظل دستور ممنوح كرس، كسابقيه، ضدا على نضالات ومطالب حركة 20 فبراير المجيدة والقوى الديمقراطية الحقيقية، نظام الاستبداد والحكم الفردي المطلق على أنقاض مبادئ السيادة الشعبية وفصل السلط، وهو ما يتجلى، على الأقل في:

- احتكار الحقل الديني عبر صفة أمير المؤمنين واستمرار مقتضيات الفصل 19 من الدستور السابق عبر تقسيمه إلى فصلين في الدستور الحالي مما يخول للملك صلاحيات سياسية ودينية لامحدودة، خارج أي إطار لربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- احتكار السلطة التنفيذية عبر التحكم في تعيين الوزراء وإعفائهم واحتكار التعيين في الوظائف المدنية لوالي بنك المغرب والسفراء والولاة ومسؤولي الإدارات المكلفة بالأمن والمؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية والتوجهات الاستراتيجية لقانون المالية....؛
- احتكار جزء هام من المجال التشريعي من خلال رئاسة الملك للمجلس الوزاري الذي يتحكم في مضامين مقتضيات القوانين الأساسية المطروحة لمصادقة البرلمان عليها؛
- التحكم في السلطة القضائية عبر تعيين القضاء والتحكم في المجلس العلى للسلطة القضائية؛
- تبخيس دور الأحزاب السياسية وحصرها في مجرد المشاركة الشكلية في ممارسة السلطة وليس الوصول إلى السلطة واختزال المعارضة السياسية في المعارضة البرلمانية وخنق العمل السياسي وتسييجه بترسانة من الثوابت مثل «قوانين المملكة» و«هويتها الوطنية الراسخة» وغيرها؛

إن انتخابات ستجري في ظل دستور من هذا النوع لا يمكن أن ينتج عنها إلا برلمان صوري لا يتعدى كونه غرفة تسجيل وليس بمقدوره أن يشرع أو أن يراقب العمل الحكومي أو أن يقف في وجه ما تقترحه الحكومة من قوانين مكبلة للحريات ولحقوق الإنسان، كما لا يمكن أن تنتج عنه إلا حكومة فاقدة لصلاحياتها حيث لا تستطيع أن تعمل أي شيء آخر غير شرعنة الاستبداد وتكريس الخيارات الرأسمالية المتوحشة.

3) هذه الانتخابات: ستجري في ظل

نظام استبدادي وديمقراطية مخزنية تجد أساسها المادي في سيطرة الكتلة الطبقية السائدة المكونة من البرجوازية التابعة وملاكي الأراضي الكبار، ونظام سياسي متناقض مع ذاته وقائم على الجمع بين «مؤسسات عصرية منتخبة» شكلية لا سلطات فعلية لها، ومؤسسات غير منتخبة وغير خاضعة للمحاسبة الشعبية وحتى البرلمانية تتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة حقيقية ومؤثرة، وتعد وزارة الداخلية وأعوانها من شيوخ ومقدمين وقياد وباشوات وعمال وولاة، واحدة من أهم أدوات المخزن الأكثر تأثيرا في الحقل السياسي.

4) هذه الانتخابات: ستجري تحت الأشراف المباشر لوزارة الداخلية التي عودتنا على تحريف وتزييف وتزوير الانتخابات السابقة، حيث هي من تتحكم فيها من بدايتها إلى نهايتها، ولا يغير في العملية شيئا بإشراك وزارة العدل ورئاسة الحكومة في اللجنة المشرفة عليها (أحيل هنا على تدوينة وزير العدل السابق مصطفى الرميد الذي اشتكى من كونه لا يستشار في التحضير الجاري للانتخابات حيث أعلن تبرأه من أي تلاعب قد يلحق بها)؛

5) هذه الانتخابات: ستجري في ظل تقطيع انتخابي عبثي تم تفصيله لخدمة أطراف سياسية دون غيرها، وعلى سبيل المثال، يحدد هذا التقطيع أربعة مقاعد برلمانية لإقليم يقطنه حوالي مليون نسمة بينما يحدد سبعة مقاعد في إقليم آخر لا يتجاوز عدد سكانه 700 ألف نسمة؛

6) هذه الانتخابات: ستجري بناء على لوائح انتخابية مطعون في سلامتها عوض أن يجري التصويت فيها ببطائق التعريف الوطنية، ومعلوم أن اعتماد اللوائح الانتخابية تشوبه عدة خروقات حيث لا يمكن تحيينها وضبطها بالدرجة الكافية التي تجعلها سليمة مائة في المائة، وبسبب اعتماد اللوائح الانتخابية في التصويت يتم إقصاء ملايين المواطنين المغاربة القاطنين في الخارج بحكم صعوبة إعداد لوائح انتخابية خاصة بهم وهو ما يكرس تمييزا واضحا بين المواطنين المغاربة في مسألة تعتبرها الدولة نفسها واجبا وطنيا.

7) هذه الانتخابات: ستجري في ظل تمييز مفضوح بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات والأحزاب المقاطعة لها، فالأولى تحظى بالدعم المادي والإعلامي واللوجيستي بينما الثانية، ومنها حزب النهج الديمقراطي العمالي، يتم إقصاؤها من حقها في هذا الدعم ويتم محاصرتها والتعتيم عليها والتضييق على أنشطتها وعلى مناضلاتها ومناضليها؛

8) هذه الانتخابات: ستكون بعيدة كل البعد عن مقتضيات المعايير الدولية وروح ومنطوق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبالتالي فهي لن تكون إلا انتخابات فاسدة لأنها منتوج لنظام سياسي فاسد يريدها أن تكون معبرة عن طبيعته، ولهذا نجده يشن حملة عشواء على الأصوات المعارضة لسياسته الطبقية الموغلة في الرجعية، ويعمل جاهدا على منعها من الدعوة إلى مقاطعتها ومن التواصل مع المواطنات والمواطنين والمساهمة في تأطيرهم بإعطاء بعد سياسي لمقاطعتهم لها، من خلاله يحدد الهدف الرئيسي لنضال شعبنا وهو التخلص من المخزن وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي، حيث المؤسسات المنتخبة في إطار دستور ديمقراطي تعبر فعلا عن الإرادة الشعبية حيث تكون تمثيلية الجماهير الشعبية الكادحة وضمنها الطبقة العاملة وازنة ومعبرة ومؤثرة وتكون فيها المؤسسات المنتخبة مستقلة وذات صلاحيات حقيقية واسعة خاضعة لمراقبة الشعب وللسيادة الشعبية.

لكل هذه الأسباب ولغيرها مما لا يسمح مجال هذا المقال ببسطها والتفصيل فيه سوف تتم مقاطعة هذه الانتخابات من طرف الأغلبية الساحقة من شعبنا لعدم ثقته فيها وفي الأجهزة المشرفة عليها وفي المؤسسة البرلمانية التي ستنبثق عنها، فأغلب المواطنين لا ينظرون إلى هذه الانتخابات إلا كمهزلة حقيقية خاصة في ظل ما سيطبعها من شراء للذمم وتوزيع للمال المسروق وتسخير للبلطجية والشماكرية والأطفال في الحملات الانتخابية التي ستكون مشوهة وعبثية بكافة المقاييس؛

القنيطرة بتاريخ27 دجنبر 2025

الصراع الطبقي – الانتخابات – الدولة والتناقضات

المصطفى خياطي

في خضم صراع طبقي محتد و محتدم، و في دولة تعيش على واقع التبعية للإمبريالية و المركز الرأسمالي من جهة، و استمرار وكلاء الاستعمار في تسخير الدولة و مؤسساتها لإحكام السيطرة على موارد و خيرات و مدخرات الشعب المغربي، و تعميق استغلال الطبقة العاملة و سرقة فائض القيمة الذي تنتجه من عرق جبينها، من جهة أخرى، فإنه في ظل هذا الواقع المتردي المتسم بتخلي الطبقة الحاكمة عن الحقوق الأساسية للجماهير الشعبية والمواطنين، (في ظل هذا) لا يمكن للتكتل الطبقي أن يفرط في الأدوات المؤسساتية التي بواسطتها تتم شرعنة و تمرير مخططات السطو و الاغتناء غير المشروع و خدمة الرأسمال الأجنبي و المحلي. و إذ أن المسألة بالنسبة لهم ترتبط بالشرعنة (المفقودة) أكثر مما تتعلق بخدمة و تمثيل الشعب، فكان لا بد من ترتيب و حبك سيناريو التمثيلية (الانتخابات) و بهرجته و خلق حالة من الاستقطاب و التقاطب و التهافت ثم تمطيط حالة الانتظارية من خلال خلق الأوهام و تبديل نسبي في الوجوه و الأقنعة التي حتما ستسقط يوما.

إن الانتخابات في المغرب، و التي صار يقاطعها أغلب الشعب المغربي، هي أشبه بموسم فلكلوري تشرف على تنظيمه وزارة الداخلية من ألفه إلى يائه درءا لكل مفاجأة و تحسبا لأي انفلات من تصورها و تصور الطبقة السائدة للمرحلة التي تلي تلك الانتخابات (المسماة mandat أي ولاية). و نتائجها بالتأكيد لا تخدم إلا مصالح البرجوازية و الرأسمال و في نفس الوقت هي تصادر أحلام و تطلعات الجماهير الشعبية. لهذا فإنه عندما يباشر المناضل الماركسي اللينيني مهامه في الصراع بما في ذلك مهام الدعاية و التحريض بالمفهوم اللينيني، فإنه ملزم بفضح و توضيح مرامي و أهداف النظام من العملية الانتخابية التي لا تعدو ان تكون محطة لتجديد عهد الفئات الشعبية و الكادحين و الطبقة العاملة مع المعاناة و الاستغلال و تفويت خيرات البلاد و قطاعاته الحيوية الأساسية. و لهذا فالإنسان السوي لا يمكن أن يساهم بيده في قتل نفسه بعد تعذيبها،و هو ما ينطبق على الكادحين و العمال في واجب مقاطعة العمليات الطبقية المشبوهة و تجاوز الوعي الفردي ليصبح وعيا جمعيا لا بديل أمامه إلا النضال من أجل الظفر بالسلطة و التأسيس لتغيير وطني ديمقراطي و شعبي.

إن تجارب الشعب المغربي مع الانتخابات منذ الاستقلال الشكلي إلى الآن، كافية لاستنتاج طبيعتها و أهدافها و خدمة لمن يتم تنظيمها. لذلك فإننا نسميها و نسمي المؤسسات المنبثقة عنها بكل وضوح : تمثيلية برجوازية و ليست تمثيلية شعبية. و من هنا لا بد لنا ان نربط بالتحليل الملموس هذا الواقع الملموس اعتمادا على النظرية السليمة التي هي منهاج للتحليل و نظرية للتغيير التي خطها فلاديمير لينين. و من بين المفاهيم المركزية في تحليله للدولة والنظام السياسي في المجتمعات الرأسمالية كمجتمعنا المغربي الذي تنهل طبقته الحاكمة من التجارب الغربية، مفهومه عن «الانتخابات والتمثيلية البرجوازية». كان لينين ناقداً حاداً للديمقراطية البرلمانية الغربية، ورأى فيها أداة لحكم الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) وإخفاء استغلالها للطبقة العاملة (البروليتاريا).

و جوهر مفهومه، كما تطور في أعماله الأساسية مثل «الدولة والثورة».

1. الطبيعة الطبقية للدولة والانتخابات:

· الدولة أداة طبقية: يرى لينين أن الدولة، بكل مؤسساتها (البرلمان، الجيش، الشرطة، القضاء)، ليست محايدة، بل هي «لجنة تدير شؤون الطبقة البرجوازية بأكملها». وظيفتها الأساسية هي قمع الطبقات المضطهدة والحفاظ على هيمنة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج.

· الانتخابات كمسرح: الانتخابات الدورية والحريات السياسية الشكلية (كحرية التعبير والصحافة) ليست سوى «ستارة دخان» أو مسرح سياسي. هدفها خلق وهم بالمشاركة والسيادة الشعبية، بينما تبقى السلطة الحقيقية مركزة في أيدي الرأسماليين ومؤسساتهم الاقتصادية.

2. حدود الديمقراطية البرجوازية:

· ديمقراطية للأغنياء: هي ديمقراطية مقيدة ومشروطة. فمن ناحية، يحكمها «قانون القيمة» الرأسمالي: من يملك المال يملك وسائل الإعلام ويؤثر على الرأي العام ويمول الحملات. هذا يخلق مساواة شكلية (صوت لكل مواطن) على وعدم مساواة جوهرية هائلة في القدرة على التأثير.

· عزل البرلمان عن السلطة الحقيقية: حتى إذا فاز ممثلون عن العمال في الانتخابات، فإن الجهاز البيروقراطي والدولة العميقة (الإدارة، الجيش، رجال الأعمال) تبقى تحت سيطرة الطبقة الحاكمة وتقوض أي محاولة جذرية للتغيير.

· أداة لتضليل البروليتاريا: النظام الانتخابي يُبقي الصراع الطبقي ضمن قنوات «مهذبة» ومقبولة، ويساهم في خلق «وعي زائف» لدى العمال و الكادحين ، حيث يعتقدون أن تغيير الحكومة كاف لتحسين أوضاعهم، بدلاً من إدراك ضرورة الثورة وإسقاط النظام الرأسمالي بأكمله.

3. الفرق الجوهري بين التمثيلية البرجوازية والتمثيلية البروليتارية.

· البرلمان البرجوازي: مؤسسة منفصلة عن الجماهير، حيث ينتخب الناخبون ممثلاً مرة كل عدة سنوات ثم يعودون إلى حالة العبودية السياسية. النائب ينفصل عن قاعدته ويصبح جزءاً من النخبة الحاكمة.

· السوفييتات (المجالس): هذا هو نموذج لينين للديمقراطية الحقيقية، كما ظهر في ثورتي 1905 و1917 في روسيا. السوفييتات هي مجالس منتخبة مباشرة من قبل العمال والجنود والفلاحين في أماكن عملهم ووحداتهم.

· القاعدة المباشرة: المندوبون منتخبون مباشرة وقابلون للعزل في أي لحظة من قبل منتخبيهم.

· السلطة الموحدة: تجمع بين السلطة التشريعية والتنفيذية، فلا فصلاً بين البرلمان والحكومة.

· أداة ديكتاتورية البروليتاريا: بعد الثورة، تصبح المجالس، الإطار الذي تمارس من خلاله الطبقة العاملة سلطتها لسحق مقاومة الرأسماليين السابقين وبناء الاشتراكية.

4. الموقف التكتيكي من الانتخابات البرجوازية:

لم يكن لينين يدعو إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية بشكل دائم. بل رأى فيها منبرا للدعاية والتحريض الثوري، وفرصة لكشف زيفها للجماهير. كان ينصح المشاركة فيها لكسر الأوهام البرلمانية وليس للاندماج في النظام. أي استخدام البرلمان كمنصة لفضح الطبقة الحاكمة والدعوة للثورة، وليس للإصلاح التدريجي.

لكن في الحالة المغربية هذا التكتيك يكاد يكون مستحيلا لأن سياج الطبقة السائدة محكم و شائك.

في الأخير، إن مفهوم لينين يمكن تلخيصه في أن «الانتخابات والتمثيلية البرجوازية هي أفضل قشرة سياسية يمكن للرأسمالية إلباسها لديكتاتوريتها الطبقية الاقتصادية». إنها شكل من أشكال «ديكتاتورية البرجوازية» الأكثر دهاءً وتعقيداً من الديكتاتورية العسكرية المباشرة، لأنها تمنح النظام شرعية شعبية. لذلك، مهمة الثوري الحقيقية ليست تحسين هذا النظام التمثيلي، بل تدمير جهاز الدولة البرجوازي بأكمله واستبداله بدولة من نوع جديد: ديكتاتورية البروليتاريا ، القائمة على الديمقراطية المباشرة للطبقة العاملة.

هذا التحليل اللينيني يشكل أساس النقد الماركسي–اللينيني للديمقراطيات الليبرالية، ويرى فيها نظاماً طبقياً في جوهره، مهما تعددت حزبيته وانتخاباته.

إننا في المغرب مقبلون في عام 2026 على تنظيم انتخابات عامة سيفرز منها النظام المغربي حكومة يُطلق عليها من الآن حكومة المونديال. ما يعني أن شعار الحكومة المقبلة التي ستمتد ولايتها من 2026 حتى 2030 سيكون هو : إنجاح المونديال هو الأولوية، و الانتظارية هو سبيلكم. و سيتم تنظيم هذه الانتخابات كذلك في ظل أزمة عميقة يعيشها النظام المغربي على صعيد الخريطة الحزبية المتاحة، حيث كل الأحزاب المشاركة و التي يراهن عليها النظام فسدت صلاحيتها (périmés) و باتت مكشوفة أمام المغاربة و لا توجد مساحيق لتجميل قبحها و لا وصفات لرتق بكارتها. و جوابا على هذا الواقع المأزوم، يتم التخطيط لسن إجراءات من قبيل تجريم «التشكيك أو المقاطعة» و من جانب آخر تشجيع الشباب بتحفيزهم ماديا للمشاركة.

فكرة «الجدار الحديدي» آلتي جسدت الأفكار الرئيسية لجابوتنسكي مؤسس الإرهاب الصهيوني القومي

أبو جمال الصوراني

الجدار الحديدي كما عبر عنه جابوتنسكي «ليس مجرد أداة لتحقيق أهداف معينة، بل هو الأداة والأهداف معا، وهنا تكمن أهمية سر استمراريته حتى يومنا، وهو يتشكل من أربعة مركبات أساسية:

أولا، السعي إلى فرض أكثرية يهودية على ضفتي الأردن؛

ثانيًا، التحالف مع القوى الإمبريالية العظمى لتعزيز وهن المحيط العربي عموما والاستعانة بها لإنشاء دولة يهودية على كامل التراب على ضفتي الأردن؛

ثالثا، الإحجام عن أي محاولة للتفاوض مع المحيط العربي عموما، والفلسطيني خصوصًا ، إلى حين فيه ينعدم أي بصيص «للأمل» لديهما بالتخلص من الكيان الاستيطاني الصهيوني؛

ورابعا، بناء قوة عسكرية جبارة لا يمكن للمحيط العربي وسكان البلاد العرب التغلب عليها».

يخلص جابوتنسكي إلى أنه ليس ثمة مجال للحديث، لا في الحاضر ولا في المستقبل المنظور، عن تصالح بين سكان أرض إسرائيل العرب وبيننا يتحقق عن طيب خاطر»، إذ إنه من غير الممكن أبدا الحصول على موافقة طوعية من سكان أرض إسرائيل العرب على تحويل أرض إسرائيل من بلاد عربية إلى بلاد ذات أغلبية يهودية».

وذلك، لأن كل شعب يحارب المستوطنين طالما بقي لديه بصيص أمل في التخلص من خطر الاستيطان، هكذا فعل سكان أرض إسرائيل العرب، وهكذا سيفعلون طالما بقي لديهم بصيص أمل».

يقول جابوتنسكي «إن استيطاننا - إما أن يتوقف وإما أن يتواصل ضد رغبة السكان الأصليين، وبمقدوره أن يتواصل ويتطوّر بحماية قوة مدافعة مستقلة عبر جدار حديدي لن يكون بمقدور السكان المحليين اختراقه» .وعليه، فمن الضروري إخضاع السكان الأصليين إلى أن يفقدوا أي «بصيص للأمل» في التغلب على الكيان الصهيوني الذي سيقام على ضفتي الأردن، إن كان ذلك من خلال بناء قوة قهر لا تقوى عليها شعوب المنطقة، أو من خلال إضعافها أو كليهما معًا.

ويخلص جابوتنسكي إلى القول: إن الطريق الوحيدة إلى مثل هذا الاتفاق هي الجدار الحديدي، أي تعزيز الحكم في أرض إسرائيل بحيث لا يكون معرضا لتأثيرات عربية أيا كانت، وأقصد الحكم الذي يحارب العرب ضده».

لكي لا ننسى الطبيب الأسير حسام أبو صفية

العطفي ف.

عامٌ كامل على اعتقال حسام أبو صفية،الطبيب الذي قدم حياة مرضاه على حياته..

في 27 دجنبر 2024، اعتقلت قوات الاحتلال الصهيوني مدير مستشفى كمال عدوان الطبيب حسام،بعد أن تم تهديده بقصف المستشفى، فخرج عند الحثالة مرفوع الرأس من داخل المستشفى شمال القطاع، قبل أن تبدأ تدمير المستشفى ومواصلة ارتكاب جرائم الحرب.

وخلال الشهور التي سبقت اعتقاله،رفض أبو صفية مغادرة المستشفى أو التخلي عن المرضى والجرحى رغم المطالبات وتهديدات الصهاينة المتكررة، وظل يعمل تحت القصف والحصار وبلا إمكانيات تقريبا.

لطالما ناشد أبو صفية العالم لإبعاد قوات الاحتلال عن المستشفيات والمرضى.لكن لا حياة لمن تنادي...

بقي أبو صفية يقوم بواجبه كطبيب رغم إصابته وإصابة ابنه إدريس واستشهاد ابنه إبراهيم الذي دفنه بيده داخل المستشفى.

عندما قتل المجرمون ابنه،قال أبو صفية باكيا إنهم أحرقوا قلبه عليه، ومع ذلك، واصل الثبات على موقفه ولم يترك المرضى والجرحى وحيدين في مواجهة البنادق والدبابات.

لا يزال أبو صفية رهن الاعتقال، ويتعرض للتنكيل والتعذيب وسط تدهور لحالته الصحية، وفقا لزيارة محاميته الأخيرة.

الجبهة الشعبية: نُحذر من الأطماع الصهيونية في القرن الأفريقي
اعتراف الاحتلال بـ «أرض الصومال» طعنة لوحدة الأمة ومخطط إجرامي للتهجير

– تدين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بشدة إعلان الكيان الصهيوني اعترافه بما يُسمى «جمهورية أرض الصومال» الانفصالية كدولة مستقلة، وتعتبره عدواناً سافراً جديداً يستهدف وحدة الدول العربية والأفريقية وضرب استقرارها الوطني، ويستهدف إثارة النزاعات والانقسامات في منطقة القرن الأفريقي الحيوية.

– نؤكد وقوفنا إلى جانب الشعب الصومالي الشقيق والتأكيد على وحدة وسلامة أراضيه وسيادته المطلقة، وإن أي محاولة لفرض كيانات موازية هي محاولة لا تخدم إلا المشروع الاستعماري الصهيوني في المنطقة.

– تُحذر الجبهة من أن هذا الاعتراف المريب يحمل في طياته أهدافاً خبيثة، ومنها استغلال هذا الإقليم لتنفيذ مخططات «التهجير القسري» و«الاقتلاع» بحق أبناء شعبنا الفلسطيني.

– نشيد بالموقف العربي والأفريقي الموحد والرافض لهذه الخطوة، وندعو الدول العربية والإسلامية والاتحاد الأفريقي إلى تصعيد المواجهة ضد التغلغل الصهيوني في البلدان العربية والقارة السمراء، وتوسيع نطاق اتفاقيات المقاطعة ومحاربة التطبيع بكافة أشكاله، لقطع الطريق على هذا الكيان الذي يتغذى على الفوضى والدمار والانقسام.

– نؤكد أنه لن يكون هناك أمن ولا استقرار في المنطقة ولا في العالم إلا بوضع حد لهذا الكيان السرطاني واقتلاعه من أرضنا؛ فوجود الاحتلال هو المنبع الأساسي لكل أشكال عدم الاستقرار والنزاعات الإقليمية.

– ندعو القوى الحية في الأمة العربية وأفريقيا إلى اليقظة والوقوف سداً منيعاً أمام المؤامرات الصهيونية والأمريكية التي تستهدف وحدة أوطاننا، وتشدد على أن وحدة الصومال هي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي والأفريقي.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
27 –ديسمبر/كانون أول2025–

خلفيات اعتراف الكيان بأرض الصومال

عبد المجيد، م

منذ إعلان الكيان الصهيوني اعترافه بإقليم «أرض الصومال»، تعددت القراءات والتحليلات حول أهداف هذه الخطوة وعلاقة هذا الاعتراف بحسابات وأجندة الكيان في منطقة القرن الأفريقي...

خطوة الكيان ترتبط باستراتيجية قديمة، إذ اهتم بمنطقة القرن الأفريقي منذ الخمسينيات والستينات وأعاد إحياء هذه الاستراتيجية خلال السنوات الأخيرة وخاصة بين عامي 2010 و2011...

والان تجدد الاهتمام عمليا بالقرن الأفريقي بعد صعود حركات المقاومة في قطاع غزة وفي جنوب لبنان واليمن والصراع مع إيران وبسبب تداعيات الربيع العربي، بالإضافة إلى ظهور الدور التركي في المنطقة....

ومن جهة أخرى، لا يستبعد أن يكون قرار الاعتراف بـ «جمهورية أرض الصومال» له علاقة بمساعي الكيان لتهجير الفلسطينيين من أرضهم، خاصة أن الإقليم سيحصل على أموال في مقابل ذلك بيد أن هناك عقبات تحول دون تحقيق هذا الهدف تتعلق بالفلسطينيين أنفسهم لأنهم يرفضون التهجير ويتشبثون بأرضهم.

اعتراف الكيان الصهيوني كأول كيان لقيط بإقليم « أرض الصومال » المنفصلة عن جمهورية الصومال الفدرالية، لم يأتي من فراغ فقد كان التمهيد عبر الاستهداف الأميركي الأخير على الصومال وما رافقه من استهداف للجالية الصومالية في أمريكا، ... كما لا يمكن قراءته في إطار أمني تقليدي أو بوصفه رد فعل معزولا. فما جرى يتصل بمسار سياسي أوسع، يتمحور حول الدفع باتجاه الاعتراف بأرض الصومال ككيان مستقل عن جمهورية الصومال الفدرالية، في سياق ممارسة ضغط سياسي على مقديشو بسبب مواقفها الممانعة للولايات المتحدة والكيان.

غير أنّ هذا المسار في عمقه يرتبط بجغرافيا أشمل وأكثر حساسية هي جغرافيا البحر الأحمر.

أنّ الدول المطلة على البحر الأحمر، من دون استثناء، باتت واقعة ضمن مشاريع متعددة تهدف إلى إضعافها وتفكيكها وهذا توصيف لمسار يتكرر بأدوات مختلفة، يشمل الضغط السياسي، وإعادة تشكيل الاصطفافات، وإدارة أزمات داخلية طويلة الأمد.

إلى جانب ذلك، ثمة دول من المنطقة لا يجري العمل، حتى الآن، على تقسيمها المباشر، لكنها تُدفع نحو مسار تطبيع من نوع مختلف، يُفضي عمليا إلى تسليم القرار السياسي والأمني للكيان. ...

إنّ هذا الاعتراف لا يمكن فصله عن هذا المسار، بل يشكّل خطوة تمهيدية للاعتراف الأميركي بأرض الصومالي، وهذا جزء من إعادة ترتيب أوسع في القرن الأفريقي.

ترتبط هذه التطورات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما تقوم به دويلة الإمارات بالوكالة عن الكيان الصهيوني وتحديدا بما يجري في مدن جنوب اليمن: حضرموت والمهرة، باعتبار اليمن مطلّة على البحر الأحمر وعلى مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية العالية. كما ترتبط بالحرب الدائرة في السودان، بوصفه دولة أخرى مطلّة على هذا الممر الحيوي.

في هذا الإطار، يصبح من الصعب تجاهل التساؤل حول قدرة الولايات المتحدة على وضع حدّ لجرائم الحرب المرتكبة من قبل محمد حمدان دقلو قائد الدعم السريع لولا وجود ضغوط صهيونية وحليفة كالإمارات تدفع واشنطن إلى إبداء قدر من التجاهل المقصود، ومن ثمّ التهرّب من أي التزام فعلي.

الخيط الذي يجمع بين هذه الساحات كلّها هو دويلة الإمارات، وجودها في اليمن أو السودان بات معروفا، لكن ما لا يحظى بالقدر نفسه من الانتباه هو عمق علاقتها بأرض الصومال. فهذه الاخيرة، التي أعلنت انفصالها عام 1991، تعيش عمليا حالة استقلال فعلي، واستقرار ومع ذلك لم تحظَ بأي اعتراف دولي رسمي، باستثناء دعم إماراتي واضح، وإن لم يُترجم قانونيا وعلنيا.

تعزّز هذا الدعم منذ دخول الإمارات إلى ميناء بربرة عبر شركة موانئ دبي العالمية، التي استثمرت في الميناء وطوّرته ليصبح أحد المرافئ المحورية في القرن الأفريقي، ويوفّر فرص عمل لجزء كبير من الشباب المحلي. ومع أنّ أرض الصومال أصدرت جواز سفر خاصا بها، فإن الوجهة العملية الوحيدة التي يُسمح لحامليه بالسفر إليها تبقى إمارة دبي، في إشارة سياسية لا تخلو من دلالة.

جميع النجاحات والإخفاقات الدبلوماسية التي مرّت بها أرض الصومال كانت، بدرجات متفاوتة، مدعومة من الشيطان أبو ظبي....

مذكرة التفاهم التي وُقّعت عام 2024 بين أرض الصومال وإثيوبيا، والتي نصّت على تأجير ميناء بربرة مقابل اعتراف محتمل بها جاءت في هذا السياق.

المشروع تعثّر بفعل الرفض الصومالي، وبتنسيق مع مصر ودول أخرى، فيما لعبت تركيا دورا دبلوماسيا محوريا في تثبيت وحدة الصومال، وهي اليوم الحليف الأكبر لمقديشو، وصاحبة أكبر قاعدة عسكرية تركية في أفريقيا على الأراضي الصومالية.

في الحسابات الجيوسياسية نجد نقطتين هامتين، حول الموضوع اولا: يظل الاعتراف خطوة رمزية ما لم يترافق مع موقف مماثل من واشنطن، صاحبة التأثير الحاسم في إعادة تشكيل خرائط النفوذ في القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

ثانيا: تركيا بوصفها الفاعل الأكثر حضورا في معادلة الصومال تُعدّ الحليف الأبرز لمقديشو، وتنطلق من موقف واضح يعتبر الصومال دولة واحدة، ويرفض الاعتراف بـ «أرض الصومال» ككيان مستقل، ويرى أن مسألة الوحدة، مهما طال الزمن، تظل جزءا من الأفق السياسي للدولة الصومالية.

من هذا المنطلق، فإن أي مسار يدفع باتجاه تكريس الانفصال، حتى وإن كان واقعا قائما على الأرض، يُقرأ بوصفه إضعافا مباشرا لحليف استراتيجي لتركيا، وهذا ما يسعى الكيان إلى تحقيقه.

هذا المسار لا ينفصل عن ساحات أخرى. فالصورة تمتدّ إلى سوريا، حيث يرى الكيان أن التوغل التركي في الشمال السوري، واقترابه من حدوده غير المباشرة، يحمل دلالات مقلقة على مستوى الأمن القومي.

في هذا السياق، يمكن فهم التحالفات الأخيرة التي نسجها الكيان مع اليونان وقبرص، بوصفها محاولة لإعادة موازنة النفوذ التركي في شرق المتوسط. ومن هنا، يظهر الاعتراف بأرض الصومال كحلقة إضافية في هذا الاشتباك غير المباشر، وضربة موجهة لحليف آخر لأنقرة، هذه المرّة في القرن الأفريقي.

إثيوبيا التي لها علاقة وطيدة بالكيان تدخل بدورها في قلب هذه المعادلة، فهي أكبر دولة حبيسة في القرن الأفريقي، وتسعى منذ سنوات إلى كسر هذا القيد الجغرافي عبر الوصول إلى البحر، وكان ميناء بربرة في أرض الصومال أحد الخيارات المطروحة بقوة، ومع تعثر هذا المسار، برز ميناء عصَب في إريتريا كخيار بديل.

هذا السعي يفسر حدة التوترات الأخيرة، والتكهنات المتزايدة حول احتمال مواجهة بين أديس أبابا وأسمرة، في سياق اصطفافات جديدة انخرطت فيها إريتريا إلى جانب كل من مصر والصومال.

وتأتي في هذا الإطار زيارة الرئيس الإريتري الأخيرة إلى السعودية، بوصفها دولة مطلة على البحر الأحمر وذات وزن متزايد في ترتيباته الإقليمية.

ولا يمكن فصل هذا المشهد عن مصر، التي ترى في أي تمدد إثيوبي أو صهيوني نحو البحر الأحمر تهديدا مباشرا لأمنها القومي، سواء عبر التأثير على موازين الملاحة، أو على موقع قناة السويس في معادلة التجارة العالمية. خصوصا وأنها تخوض حرب وجود من أجل مياه نهر النيل مع إثيوبيا والتي قد تؤدي إلى حرب...

من هنا، يتضح أن البحر الأحمر لم يعد مجرد ممر مائي، بل تحول إلى مسرح تنافس مفتوح بين مشاريع متعارضة.

في الخلاصة، ثمّة مشروع صهيوني واضح المعالم في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، يقابله مشروع تركي لا يقل وضوحا في أهدافه وانتشاره.

المفارقة أن دول القرن الأفريقي نفسها تفتقر إلى مشروع جامع، كما يغيب مشروع عربي متماسك، بل إنّ بعض الأطراف العربية العميلة باتت تتحرك، عمليا، بما يتعارض مع مصالح المنطقة ككل.

جاء الإعلان عن الاعتراف في لحظة محسوبة، عبر مؤتمر عُقد بتقنية الاتصال المرئي، بين الكيان ورئيس أرض الصومال عبد الرحمن محمد عبد الله، الإعلان تضمّن إجراءات تنفيذية مباشرة، من بينها الشروع الفوري في تعيين السفراء، وفتح سفارتين، بما يخرج الاعتراف من حيّز الرمزية إلى حيّز الفعل السياسي والدبلوماسي.

في هذا السياق، اعتبر أنّ الخطوة جاءت «بروح اتفاقيات إبراهيم»، في إشارة واضحة إلى إدراج أرض الصومال ضمن مسار التطبيع الإقليمي الأوسع، لا بوصفها حالة استثنائية، بل كجزء من هندسة سياسية يجري توسيعها خارج الفضاء العربي التقليدي.

أما على مستوى المضمون العملي، فقد جرى تقديم الاعتراف بوصفه مدخلا لشراكات متعددة القطاعات. التركيز الأوّلي، كما أعلن، سينصبّ على مجالات الزراعة،والرعاية الصحية،والتكنولوجية والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى التعاون في ملف مكافحة الإرهاب. وهي عناوين تحمل، في ظاهرها، طابعًا تنمويًا وأمنيًا، لكنها في عمقها تعكس محاولة تثبيت حضور صهيوني طويل الأمد في فضاء القرن الأفريقي، عبر بوابة الاقتصاد والأمن، وبغطاء دبلوماسي مكتمل.

والخلاصة توجيه رسالة للجميع بأن الكيان يقوم فعليا بتغيير منطقة الشرق الأوسط، وأنه يتحكم في إيقاع هذه التغييرات.

هذه هي الدولة الرابعة التي تعمل الإمارات (نيابة عن الكيان) على تقسيمها بعد اليمن والسودان وليبيا.

أصبحت الإمارات تعمل كوكيل عن الصهاينة لتفتيت وتدمير المنطقة وإدخالها في صراعات لا تنتهي.

عسكريا، الاعتراف ليس من اجل الأرض صومال، الهدف هو يمن الحوثيين لأن سلاح الجو الصهيوني يواجه صعوبة في شن ضربات على اليمن لذلك قرر توطيد حضوره بأرض الصومال لأنه أقرب مع اليمن من جهة والاقتراب أكثر من مياه المنطقة في حربه الفاصلة مع إيران من جهة اخرى

انه اعتراف ليس له أي قيمة قانونية لان الكيان نفسه يبحث بالحديد والنار كي تعترف به دول المنطقة وشعوب العالم ان هذا الاعتراف العلني الوحيد جاء من كيان ليس دولة كباقي دول العالم، وبدعم من أمريكا والإمارات.

والكيان ليس دولة بالمعنى القانوني والتاريخي العميق بل مجرد كيان وظيفي مكون من تجمع للقطاء العصابات الصهيونية داخل أكبر قاعدة عسكرية غربية متقدمة في العالم، صنع من طرف الغرب الاستعماري

سلمت له أرض فلسطين لكي يحتلها وتم دعمه بالأسلحة والامكانيات لضرب وتكسير دول المنطقة التي تقع في موقع استراتيجي حساس وتملك ثروات هائلة تسعى الإمبريالية الغربية كي تظل تحت نفوذها وتستغلها لوحدها ضد شعوبها وضد قوى الشرق...

أما التنديد الاخير او البيان العربي-الإسلامي برفض اعتراف الكيان بـ "أرض الصومال" ما هو إلا لغة خشبية للاستهلاك الإعلامي، كما ان اجتماع الجامعة العربية الطارئ حول الموضوع لن يكون إلا جعجعة في فنجان.

سقوط الاتحاد السوفيتي كان مأساة للبشرية، لكنه لم يكن نهاية التاريخ

في 26 ديسمبر 1991، حينما أُنزل العلم الأحمر عن الكرملين للمرة الأخيرة، لم يشهد العالم فقط تفكك دولة ما. بل شهد انتصاراً للثورة المضادة — أي انتصار الرأسمالية المؤقت على المحاولة التاريخية الأكثر تقدماً لإلغاء الاستغلال والهيمنة الطبقية. لم يكن سقوط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية نهاية «تجربة فاشلة»، كما يدّعي الخطاب البرجوازي. بل كان واحدة من أعظم المآسي في تاريخ البشرية، بالتحديد لأنّه قطع مساراً كان قد غيّر حياة مئات الملايين من البشر وأعاد تشكيل توازن القوى الطبقية في العالم.

بقلم نيكوس موتاس (*)

طوال معظم القرن العشرين، شكّل الإتحاد السوفيتي دليلاً حياً على أنّ الرأسمالية ليست أبدية ولا حتمية. فقد ألغى البطالة، وضمن التعليم والرعاية الصحية للجميع، وقضى على الأمية، وقام بتصنيع مناطق شاسعة في وقت قياسي، وهزم الفاشية مُضحياً بخسائر بشرية هائلة، وألهَم الحركات الثورية في جميع قارات الأرض. لم يكن وجوده مجرد حدث جغرافي-سياسي، بل أعطى واقعاً مادياً لفكرة أن نظاماً اجتماعياً آخر ممكن.

لذلك، لم يشكّل انتصار الثورة المضادة عام 1991 مجرد إعادة تموضع جيو-سياسي. بل كان إيذاناً بنهاية نظام اجتماعي، وخصخصة للثروات الاجتماعية التي تراكمت عبر أجيال من الكادحين، وغطس ملايين الناس في فقر مدقع، وفوضى اجتماعية، وتدهور في شروط الحياة. فانهارت متوسطات الأعمار، وتفاقمت الفوارق الطبقية، وتحوّلت وعود الحداثة الاشتراكية إلى نهب أوليغارشي. كانت المأساة حقيقية، ملموسة، وعاشها الناس يومياً.

لكي نفهم أحداث عام 1991، يجب أن نتخلّص من الوهم المريح القائل بأن كل شيء انهار فجأة في نهاية الثمانينات. الثورة المضادة لم تكن حادثاً عابراً، ولا نتيجة حتمية لضغوط إمبريالية خارجية فحسب. بل كانت حصيلة عملية طويلة من التراجع الأيديولوجي والتآكل البنائي داخل النظام الاشتراكي ذاته.

لقد تمثّل منعطف حاسم قبل ذلك بكثير، خلال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي سنة 1956. فتحت ذريعة تصحيح أخطاء الماضي — وهو ضرورة مشروعة — تحولت الحاجة إلى نقد ذاتي إلى شيء أكثر ضرراً: رفض لمبادئ أساسية من الماركسية-اللينينية، ولا سيما الفكرة القائلة بأن صراع الطبقات لا يزول تلقائيا في ظل الاشتراكية.

إن الاعتقاد بأن الاشتراكية قد حلت جذرياً مشكلة التناقضات الطبقية أدّى إلى حالة خطيرة من الاطمئنان الزائف. وتراجع اليقظة تجاه إمكانية عودة العلاقات الاجتماعية البرجوازية. وهكذا تحوّل البُعد الثوري للسلطة البروليتارية تدريجياً إلى رؤية إدارية وتقنية للحكم. هذا الانزياح الأيديولوجي انعكس سريعاً في السياسة الاقتصادية.

بشكل تدريجي، أُعيد إدخال معايير رأسمالية داخل الاقتصاد الاشتراكي. بدأت مؤشرات الربح و«استقلالية» المؤسسات والتركيز المتزايد على البضاعة في التأثير على قرارات التخطيط. الأدوات التي كانت في السابق مجرد وسائل تقنية خاضعة لأهداف اجتماعية، تحولت تدريجياً إلى مبادئ توجيهية. وأصبحت مفاهيم مثل الكفاءة، وخفض التكاليف، والقدرة التنافسية — وهي مفاهيم مستمدة من المنطق الرأسمالي — تنظر إليها كأدوات محايدة، لا كفئات اجتماعية مشحونة بعلاقات قوة.

لم تكن هذه التغييرات سطحية. بل غيّرت العلاقات الاجتماعية ذاتها. تراكمت النخب الإدارية سلطة غير رسمية، واتسعت البيروقراطية التقنية، وتزايدت الفوارق المادية — رغم بقائها محدودة نسبياً — وأصبحت أكثر تأثيراً في تمزيق الروابط الاجتماعية.

داخل أوساط معينة من الحزب والجهاز الحكومي، لم يعد يُنظر إلى الاشتراكية باعتبارها عملية ثورية تتطلب كفاحاً مستمراً، بل كنظام يجب «تحسينه» عبر تعديلات شبيهة بالآليات السوقية. لم تكن هذه الإصلاحات اشتراكية بالمعنى الحقيقي، بل كانت إعادة برجَنة تدريجية للقواعد البرجوازية داخل إطار اشتراكي شكلي.

حين ظهرت «البيريسترويكا» في الثمانينات، لم تجلب عناصر غريبة إلى نظام كان لا يزال قوياً. بل سرّعت اتّجاهات كانت قائمة أصلاً، وحوّلت تنازلات جزئية إلى تفكيك شامل للتخطيط المركزي، وللملكية وسائل الإنتاج، وللسلطة السياسية للطبقة العاملة. انتصرت الثورة المضادة ليس لأن الإشتراكية مستحيلة، بل لأنها قوّضت من الداخل بشكل منهجي.

وبقدر مماثل من الأهمية — وغالباً ما يُتجاهل ذلك — هو تساؤل لماذا لم تتدخل الطبقة العاملة السوفيتية بشكل حاسم لوقف هذا الانهيار. الجواب لا يكمن في اللامبالاة، ولا في التخاذل، ولا في خيانة الجماهير. بل في تجريدها التدريجي من السلاح السياسي والأيديولوجي.

طوال عقود، اختبر العمال الاشتراكية باعتبارها واقعاً مستقراً، لا كمنجز ثوري يتطلب الدفاع عنه باستمرار. كان العمل، والسكن، والرعاية الصحية، والتعليم مضموناً، لكن المشاركة الفعلية في صنع القرار تراجعت تدريجياً. تحولت النقابات أكثر فأكثر إلى هيئات إدارية واجتماعية، على حساب دورها كمدارس لنضال الطبقات وأدوات للسلطة العمالية. اتسع الهوّة بين الطبقة العاملة ومراكز السلطة السياسية.

من منظور ماركسي-لينيني، لم يكن سقوط الاتحاد السوفيتي حكماً تاريخياً ضد الاشتراكية، بل هزيمة مؤقتة في صراع طويل الأمد. فليس الاشتراكية نُصباً يُبنى مرة واحدة للأبد، بل هو حركة، وعملية، وشكل من أشكال السلطة الطبقية التي يتعيّن ممارستها والدفاع عنها بوعي.

في الوقت نفسه، أدت عملية تآكل التعليم الماركسي إلى إضعاف الوعي الطبقي. فإذا كان الإستغلال قد أُعلن رسمياً أنه ألغي مرة واحدة وإلى الأبد، فإن إمكانية عودته بدت مستحيلة. وعندما بدأت العلاقات الرأسمالية بالظهور العلني، غالباً ما قدّمت لا كثورة مضادة، بل كـ«إصلاحات»، مغلفة بلغة «الديمقراطية» و«التحديث» و«الكفاءة».

تركت هذه الحالة الطبقة العاملة مجزأة تنظيمياً، مشتتة أيديولوجياً، وعاجزة سياسياً. لقد كشف الاستفتاء الشعبي في مارس 1991 — الذي صوّت فيه أغلبية ساحقة لصالح بقاء الاتحاد السوفيتي — عن التصاق شعبي عميق بالاشتراكية، لكنه كشف في الوقت نفسه عن التناقض الجوهري آنذاك: الشعب أراد الاتحاد السوفيتي، لكنه لم يكن يمتلك وسائل الدفاع عنه.

لا نقصد من هذا إصدار حكم أخلاقي على العمال السوفييت، بل استخلاص درس تاريخي جوهري. لا يمكن لأي مجتمع اشتراكي، مهما كانت إنجازاته، أن يبقى مستقراً إذا توقفت الطبقة العاملة عن أن تكون طبقة حاكمة واعية ومنظمة.

في أعقاب 1991، أعلن أيديولوجيون منتشون عن «نهاية التاريخ». قالوا لنا إن الرأسمالية أثبتت أنها الشكل النهائي والطبيعي للمجتمع البشري، وإن الاشتراكية أصبحت من الماضي. لكن الواقع جعل هذا الادعاء سخيفاً.

منذ 1991، لم يُنتج الرأسمالية الوئام، بل أزمة دائمة: انهيارات مالية، وحروب لا نهاية لها، وتدمير للبيئة، وتزايد في الفوارق بين الأغنياء والفقراء، وتطبيع حالات الاضطراب والهشاشة ل миллиارات البشر. التناقضات ذاتها التي حللها ماركس في القرن التاسع عشر تتجلى اليوم على مستوى عالمي. أصبح العمل أكثر استغلالاً من أي وقت مضى، والثروة أكثر تركزاً، والديمقراطية أكثر هشاشة.

من منظور ماركسي-لينيني، لم يكن سقوط الاتحاد السوفيتي حكماً تاريخياً ضد الاشتراكية، بل هزيمة مؤقتة في صراع طويل الأمد. فليس الاشتراكية نُصباً يُبنى مرة واحدة للأبد، بل هو حركة، وعملية، وشكل من أشكال السلطة الطبقية التي يتعيّن ممارستها والدفاع عنها بوعي.

إن تجربة الاتحاد السوفيتي — انتصاراتها كما إخفاقاتها — تظل مصدراً لا غنى عنه للدروس. فهي تعلمنا ضرورة التخطيط، وضرورة السلطة البروليتارية، والوضوح الأيديولوجي، واليقظة الدائمة إزاء احتمال عودة العلاقات الرأسمالية. هذه الدروس ليست قديمة. بل أكثر من أي وقت مضى، هي بالغة الأهمية في عالم يبحث مجدداً عن بدائل.

لم يتوقف التاريخ في 1991. بل ارتدّ، وتأسس من جديد، ودخل مرحلة جديدة. طالما استمرّ الاستغلال، وطالما بقي العمل خاضعاً للربح، ستحل اللحظة التي تُنتج فيها من جديد الشروط التي تولّدت منها الثورة الاشتراكية. الأجيال الجديدة، التي لم تُشكّلها أساطير الحرب الباردة بل واقعها الرأسمالي المعاش، بدأت بالفعل في التشكيك بالنظام الذي ورثته.

لقد سقط العلم الأحمر ليس لأنه أصبح قديماً، بل لأنه تُرك قبل أن يُدافع عنه دفاعاً كاملاً. وهذا بالذات هو السبب الذي يجعل دلالته مستمرة.

لقد وضع سقوط الثورة المضادة حداً لفصل من التاريخ، لكنه لم يضع حداً للتاريخ نفسه. الكفاح من أجل الاشتراكية لم ينته بعد. والتاريخ، بعيداً عن كونه منتهياً، لا يزال في مسيرته.

(*) نيكوس موتاس هو رئيس تحرير مجلة «In Defense of Commu-nism» (دفاعاً عن الشيوعية).

الجمعة 26 ديسمبر 2025

بيان الاتحاد النسائي السوداني بمناسبة الذكرى السابعة لانطلاقة ثورة ديسمبر المجيدة

جماهير شعبنا الأبي الحر،
نساء السودان الصامدات،

في هذا اليوم الذي نحيي فيه ذكرى انطلاق شرارة ثورة ديسمبر المجيدة من مايرنو والدمازين، نستحضر تضحيات بنات وأبناء وطننا الذين خرجوا طلباً للحرية والعدالة والسلام، وهتفوا بصوت واحد من أجل دولة مدنية ديمقراطيّة تصان فيها الحقوق وتُحترمُ فيها كرامة الإنسان. لذلك لن نتوقف عن المطالبة بالعدالة الكاملة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت — جرائم لا تسقط بالتقادم.

فرغم مرارات الحرب الجارية الآن، لن يطوي النسيان فظاعة فض الاعتصام وقمع المواكب.

لقد كانت النساء — وما زلن — في مقدمة الصفوف، صانعات للأمل، ومجسّدات لإرادة شعب لا ينكسر.

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على أن ثورتنا كانت انتفاضة على نظام أمعن في إذلال النساء ونزع مكتسباتهن التاريخية، مستغلاً ذلك كأداة للهيمنة والسيطرة. قاومْنا وانتصرنا للثورة، لكن النساء تعرّضن مجدداً للتهميش خلال الفترة الانتقالية، ففشلت في تحقيق أهدافها، وكانت النتيجة المأساة التي نعيشها اليوم — حربٌ تُعاد فيها ذات الأساليب التي ثُرنا ضدها.

وليس هذا موقفاً ناقصاً أو طرحاً مواربا، بل قراءة واجبة للحقيقة كما هي: إن الأزمة الحالية هي حصيلة مباشرة لإقصاء النساء وتجاهل جذور الاختلالات البنيوية في الدولة والمجتمع. وإن فتح هذا النقاش ليس خياراً، بل مسؤولية تاريخية علينا جميعاً، لأنه الطريق الوحيد نحو بناء مستقبلٍ عادلٍ لا يُهمَّش فيه نصف المجتمع.

تأتي هذه الذكرى وبلادنا ترزح تحت حرب طاحنة أنهكت المواطنين وهددت وحدة السودان ومستقبله، وفرضت على النساء أعباءً مضاعفة نتيجة النزوح والصراع من أجل البقاء اليومي وحماية الأسر والمجتمعات. إنه نضال مستمر، ومستمد من جذوة ديسمبر التي لم تنطفئ.

وانطلاقا من مسؤوليتنا التاريخية، نتوجّه بهذا البيان إلى جماهير الشعب السوداني والعالم:

أولاً: حول الذكرى ومسؤولية الوفاء لها:

إن ثورة ديسمبر ليست حدثاً سياسياً عابراً، بل عهدٌ بين الشعب وتضحيات شهدائه وجرحاه ومفقوديه. والوفاء لهذا العهد يقتضي الدفاع عن قيم الثورة — الحرية والسلام والعدالة — ومقاومة الحرب بكل أشكالها، والوقوف إلى جانب النساء والمهمشين ومشروع الدولة المدنية الديمقراطية.

ثانياً: الممرات الإنسانية – ضرورة عاجلة لا تحتمل التأجيل.

يدعو الاتحاد النسائي إلى:
– فتح ممرات إنسانية آمنة وفورية في كل مناطق القتال تحت إشراف منظمات دولية مستقلة.
– ضمان وصول الغذاء والدواء والمساعدات للمدنيين دون تعطيل أو استغلال سياسي.
– حماية النساء والأطفال من العنف والابتزاز والانتهاكات التي تفاقمت في ظل الحصار وانهيار الخدمات.

إن الممرات الإنسانية حقٌّ وليست مِنّة، وتأخيرها جريمة في حق المدنيين.

فالأزمة الإنسانية اليوم تشمل معظم أنحاء البلاد، حتى المناطق التي تبدو آمنة نسبياً لكنها تعاني غياباً كاملاً لشروط الحياة الأساسية.

ثالثاً: سُبل ضمان وتسهيل الحياة الزراعية

في بلد يعتمد على الزراعة كعمود اقتصاديٍّ ومعيشي، دمّرت الحرب مواسم كاملة وعرضت آلاف الأسر للجوع والفقر.

لذلك نطالب بـ:
– حماية المناطق الزراعية ومنع تحويل المزارع إلى ثكنات عسكرية.
– توفير المدخلات الزراعية الضرورية للمزارعين والمزارعات.
– دعم مبادرات النساء الريفيات في الإنتاج والأمن الغذائي.
– تمكين المجتمعات المحلية من الوصول الآمن إلى الأراضي والمياه.

إن دعم الزراعة هو دعم للحياة نفسها.

رابعاً: وقف الحرب – والمسار السياسي المطلوب:

إن هذه الحرب لا رابح فيها إلا الخراب.

ولذلك يدعو الاتحاد النسائي إلى:
وقف فوري وشامل ومستدام لإطلاق النار يضمن حماية المدنيين وعودة الخدمات الأساسية.
منع تدفق السلاح لطرفَي الحرب.
إن وقف الإمداد بالسلاح هو الوسيلة الأكثر فاعلية للضغط من أجل إنهاء الحرب وحماية الأرواح، وهو واجب على المجتمع الدولي والإقليمي.
إطلاق عملية سياسية مدنية شاملة لا تحكمها البنادق ولا صفقات الحرب، تعالج جذور الأزمة لا مظاهرها، وتحقق السلام العادل المستدام، وتُبعد العسكر عن السياسة، وتُحل الميليشيات، وتُحاسب على الجرائم، وتحافظ على وحدة البلاد، وتضمن مشاركة النساء كشريكات كاملات في صناعة المستقبل.
ولتكن ذكرى ديسمبر دافعاً للصمود واسترداد الوطن.

ختاماً:

نحن في الاتحاد النسائي السوداني نؤكد ونعلن بوضوح:
– لا للحرب... نعم لإرادة الشعب، وكسر أبواب الوصاية والنهب والسلطة العسكرية.
نعم لاستعادة مسار الثورة والتغيير.
مع المقاومة السلمية في كل حي.
مع كل خطوة تبني سلطة مدنية ثورية.
مع وقف الحرب من جذورها والقصاص للشهداء.
لا شرعية لحرب ضد الشعب.
وإن صوت النساء هو صوت السلام.
وسيبقى نضالنا مستمراً من أجل وطن آمن حرّ، تُصان فيه كرامة الإنسان، وتزدهر فيه طاقات بناته وأبنائه.
في ذكرى انطلاقة شرارة ثورة ديسمبر، نجدد العهد:

اللجنة التنفيذية للاتحاد النسائي السوداني
السبت 13 ديسمبر 2025

سعيدة العلمي تذرف الدموع لأول مرة منذ اعتقالها من سنوات

كيف لمعتقلة سياسية وسجينة رأي أن تضرب وتُسب ويُنكّل بها ويُبزق على وجهها وتتصدر الكدمات الزرقاء والخدوش جسدها ...؟؟؟؟

كيف لمعتقلة رأي مسالمة لا تملك إلا الكلمة أن تقطع ملابسها فوق جسدها وكذلك كتبها وجرائدها وكتاباتها اليومية ...؟

كيف لمعتقلة سياسية مسالمة أن تُمسح الأرض بملابسها وأن تُملئ وتُبلل بالمياه وكذلك الأغطية التي تنام فيها لدرجة أنها لم تجد شيئاً تغطي به لأن المياه أغرقت جميع أشيائها البسيطة بفعل فاعل...!!

الفاعل يا سادة ويا حضرات وعلى لسان أختي سعيدة العلمي في مكالمة اليوم مع والدتي مليئة بالدموع والغصة والشعور بالحكرة والحمية...إحدى حارسات سجن عكاشة المدعوة «نادية» بمشاركة بعض زميلات المهنة.... !!! هل تغيرت المؤسسة التأهيلية والسجن المدني عكاشة وأصبحت تحمل بين ليلة وضحاها إسم سجن «صيدنايا» السوري المخزي السيء الذكر...؟؟!!! هل أنتم موظفو دولة أم شيء آخر لا نعلمه...؟؟؟ أكاد لا أصدق ما سمعته اليوم من أحداث جرت داخل أسوار سجن محلي بالمغرب.... في حق معتقلة سياسية مسالمة لا تملك سوى الورقة والقلم. مؤسسة المفروض أن تكون تأهيلية وإصلاحية وداعمة... !!

إلى السجانة المدعوة «نادية » إحدى حارسات سجن عكاشة بالدار البيضاء، إليك هاته الرسالة المقتضبة. سوف تتابعين دوليا وعلى أعلى المستويات وكل من له يد في تعذيب #سعيدة العلمي داخل معتقلها على جريمة التعذيب في المحكمة الجنائية الدولية بمقتضى الفصل الثامن لحماية الأشخاص المجردين من حريتهم وكل من له يد في تعذيب أختي داخل زنازينكم، إذا مارست بطشك بكل حرية في سجون المغرب، فلن تستطيعي ممارسته طويلا. والوعد بيننا...!!

سعيدة العلمي ليست بالحيط القصير. ولن تكون كذلك...!

سعيدة العلمي تبلغ الرأي العام أنها دخلت في إضراب عام عن الطعام مفتوح إلى أن تتوفاها المنية. احتجاجا على ممارسات التعذيب والضرب والتنكيل الممنهجة واللا منتهية. هذا كلامها وليس كلامي...!!!!!

فليعلم العالم بأسره أن النساء تُضرب وتُجرح ويُبصق على وجهها وتقطع ملابسها وتُنكّل في سجون الذل والعار في المغرب، أحمل الدولة المغربية بكل مؤسساتها وكذلك مدير المؤسسة السجنية عكاشة للمرة المليون!!! مسؤولية حياة أختي....

ستكون المعركة طويلة إذا خرجت سعيدة العلمي في نعش أو صندوق الموتى من سجون العار، تحملوا مسؤولياتكم ولا تعبثوا بحياة المواطنين... فالأمور لن تمشي على هواكم ولو جاهدتم في ذلك.

منقول من صفحة ليلى العلمي شقيقة المعتقلة السياسية سعيدة العلمي.

أفريقيا فسيفساء التنوع الثقافي والعرقي

زكريا نعر

تعد افريقيا قارة التنوع بامتياز ليس فقط لانها مهد البشرية الاولى بل لانها الفضاء الانساني الاوسع الذي تشكلت فيه الهويات عبر آلاف السنين من التفاعل والهجرة والتبادل والصراع والتعايش. فهي قارة لا يمكن اختزالها في لون او لغة او ثقافة واحدة بل تمثل فسيفساء انسانية نادرة تتجاور فيها مئات الشعوب واللغات والانماط الحياتية. تضم افريقيا 54 دولة ويزيد عدد سكانها على 1.4 مليار نسمة يتحدثون ما يقارب 2000 لغة وينتمون الى مئات المجموعات العرقية لكل منها تاريخها وذاكرتها الجماعية ونظامها القيمي الخاص.

هذا التنوع الهائل لم ينشأ صدفة بل هو نتاج تاريخ طويل من التحولات الطبيعية والاقتصادية والسياسية حيث اسهمت الجغرافيا الواسعة من الصحارى الى الغابات الاستوائية ومن السواحل الى الهضاب في تشكيل انماط معيشية وثقافية متباينة جعلت من افريقيا قارة متعددة العوالم داخل اطار جغرافي واحد.

تعد افريقيا اكثر القارات تنوعا لغويا في العالم اذ تنتمي لغاتها الى عائلات لغوية كبرى من ابرزها الافرواسيوية وتشمل العربية والامازيغية ولغات اخرى منتشرة في شمال وشرق افريقيا.

النيجر-كونغو وهي اوسع العائلات اللغوية انتشارا وتضم لغات مثل السواحيلية والزولو واليوروبا. النيلية الصحراوية التي تنتشر في مناطق حوض النيل ووسط القارة. الخوازانية المستخدمة في جنوب افريقيا وتمتاز بخصائص صوتية فريدة.

ولا تقتصر اهمية هذا التنوع اللغوي على التواصل فحسب بل يشكل حاضنا للثقافة الشعبية والاساطير والحكم التقليدية والادب الشفهي. فالموسيقى والرقص والطقوس والفنون التشكيلية كلها تعبيرات ثقافية متجذرة في اللغة وتعكس علاقة الانسان الافريقي بالطبيعة والمجتمع والروحانيات.

يمثل التنوع العرقي في افريقيا احد اعمدة هويتها الكبرى فالقارة تضم مجموعات عرقية متعددة لكل منها خصوصيتها التاريخية والثقافية ومن ابرزها البانتو اكبر المجموعات العرقية وتنتشر في مساحات شاسعة من وسط وجنوب افريقيا. الطوارق سكان الصحراء الكبرى الذين طوروا ثقافة قائمة على الترحال والتكيف مع البيئة القاسية. الزولو والهوسا من اكثر المجموعات تاثيرا في جنوب وغرب افريقيا ويتميزون بتقاليد اجتماعية راسخة. النوبيون سكان وادي النيل اصحاب حضارة ضاربة في القدم لعبت دورا محوريا في تاريخ المنطقة.

هذا التنوع العرقي لم يكن يوما مجرد اختلاف في الاصل او الشكل بل هو تنوع في انماط التفكير والتنظيم الاجتماعي وفي العلاقة مع السلطة والارض والعمل وهو ما منح المجتمعات الافريقية قدرة عالية على التكيف والاستمرارية.

رغم غنى هذا التنوع لم تكن مسيرة افريقيا خالية من التوترات فقد اسهم الاستعمار في تعميق الانقسامات العرقية والثقافية عبر رسم حدود مصطنعة تجاهلت الامتدادات الاجتماعية والتاريخية للشعوب. كما ادت الصراعات السياسية وسوء ادارة التنوع في بعض الدول الى نزاعات دامية. ومع ذلك فان القارة تزخر بتجارب ايجابية في ادارة التنوع حيث نجحت بعض الدول في تحويل التعدد الثقافي الى عنصر قوة كما في تنزانيا التي اعتمدت لغة جامعة وهوية وطنية جامعة دون اقصاء للخصوصيات الثقافية. هذه النماذج تؤكد ان المشكلة ليست في التنوع ذاته بل في كيفية التعامل معه سياسيا واجتماعيا.

لم يقتصر اثر التنوع الثقافي الافريقي على حدود القارة بل امتد الى العالم باسره فقد اسهمت الموسيقى الافريقية في نشاة انماط عالمية مثل الجاز والبلوز والريغي كما اثرت الفنون والازياء والمطبخ الافريقي في ثقافات متعددة واسهم الشتات الافريقي نتيجة الهجرة والتاريخ القسري للعبودية في اعادة تشكيل الهويات الثقافية في الامريكيتين واوروبا مضيفا بعدا عالميا للتجربة الافريقية.

ان التنوع الثقافي والعرقي في افريقيا ليس عبئا تاريخيا ولا مصدرا للصراع بالضرورة بل هو طاقة كامنة ورافعة حضارية كبرى. واذا ما احسن التعامل معه عبر سياسات عادلة وشاملة يمكن ان يصبح اساسا للوحدة الوطنية والتنمية المستدامة وبناء مستقبل افريقي يعترف بالاختلاف بوصفه ثراء لا تهديدا. فالتنوع في جوهره هو قصة افريقيا الكبرى وسر بقائها وقدرتها على التجدد.

أنطونيو غرامشي ورأس السنة

في كل صباح، حين أستيقظُ مجددًا تحت شحوب السماء، أشعرُ أن اليوم بالنسبة لي هو رأس السنة.

لهذا أكره رؤوس السنة هذه التي تسقط علينا كآجال مستحَقة ثابتة، والتي تقلبُ الحياة والروح البشرية إلى همّ تجاري بحساب نهائي منظم، وديون غير مدفوعة، وميزانية للتدابير الجديدة. إنها تجعلنا نفقدُ استمرارية الحياة والروح. ينتهي بك الحال تفكّر بجدّية بأن هناك فاصل بين السنة والأخرى، أن تاريخًا جديدًا يبدأ؛ فتضع بعض القرارات، وتندم على ترددك السابق، وهكذا وهكذا. هذه في العموم هي مشكلة التواريخ الثابتة.

يقولون إنّ التسلسل الزمني هو العمود الفقري للتاريخ. حسنًا. لكننا نحتاج أيضًا إلى قبول حقيقة أن هناك أربعة أو خمسة تواريخ ثابتة يُبقيها كل إنسان صالح مستقرّة في ذهنه، والتي يحيَلها الفاسدة تلاعبت بالتاريخ. هذه التواريخ أيضًا هي رؤوس سنة. مثل رأس السنة الرومانية، أو العصور الوسطى، أو العصر الحديث.

وقد أصبحتْ شديدة الاجتياح والأحفورية لدرجة أننا أحيانًا نفاجأ بظننا أن الحياة في إيطاليا بدأت في 752، وأن سنة 1490 أو 1492 أشبه بجبال تقنطرتْ البشرية من فوقها، لتجد نفسها فجأة في عالم جديد، واصلة إلى حياة جديدة. فباتت التواريخ الثابتة عوائق، حواجز تعطّلنا عن رؤية أن التاريخ يستمر في الانبساط على المسار الثابت الذي لا يتغيّر، بدون توقفات مفاجئة، مثلما يحدث في السينما عندما ينقطع شريط الفيلم ونرى فاصلًا من الضوء الساطع.

لهذا أكره رأس السنة. أريد لكل يوم أن يكون رأس سنة بالنسبة لي. في كل صباح أريد أن أعيد الحسابات مع نفسي، في كل صباح أريد أن أكون إنسانًا جديدًا. ألا أزيح يومًا جانبًا للراحة. أريد أن أختار استراحاتي بنفسي، عندما أشعر بسَكرة حدة الحياة، وأريد أن أغوص في الحيوانية لأستمدَ منها حيوية جديدة.

لا مجرد تأدية واجبات معنوية. أريد لكل ساعة من حياتي أن تكون جديدة، وتظل رغم ذلك متصلة بالساعات السابقة. ألا يكون هناك يوم للاحتفال بتناغمات جماعية إلزامية، أشاركها مع كل الغرباء الذين لا أهتم بهم. ليس لأن أجداد أجدادنا، إلى بداية النسل الاحتفالي، قد فعلوا ذلك، أن علينا أيضًا أن نشعر بإلحاح الاحتفال. يصيبني ذلك بالغثيان.

أنشدّ الاشتراكية لهذا السبب أيضًا. لأنها ستُلقي في القمامة بكل هذه التواريخ الثابتة التي ليس لها صدى في أرواحنا، وإذا وضعتْ تواريخ أخرى، ستكون على الأقل ملكا لنا، وليست تلك التي علينا قبولها دون تحفّظاتَ من أسلافنا الحمقى.

من أقوال بعضهم:

«إننا لا نعرف أن نتألم بما يكفي»

نورالدين موعايبد

من يستقرئ (الهمزة حرف ساكن) تاريخ العرب يستنتج (الجيم حرف ساكن) أن الآلام جميعها قد أنجزت فيهم وعيدها حتى أضحوا كأنهم استلذوها واستعذبوها، وإن شئت قلت إنهم جاوروا المازوشية وحاوروَها مكرهين في البدء «مختارين» في الختم. ولا أجانب الصواب إن ذهبت إلى أنهم تجاوزوا قولة ألفريد دي موسييه: «لا شيء يجعلنا عظماء كالألم العظيم.»..فهل النبوغ مشروط دائما بالألم؟! الرأي عندي أن «الألم» البؤرة هو ذلك الألم الحافز، الذي يقودنا نحو خلخلة بنيته: تقديم حرف الميم، فإذا هو «الأمل»؛ الأمل المُنهجُ بآلياته وأدواته واقتضاءاته، بل بخصوصية خياله(الخيال التأمليّ)، الطافح بأماني التغيير، الطامح إلى علياء الكرامة، دونما مساومة، ومن ثمة لا أغلو إن قلت إن الساسة والمسوسين اقتسموا ثنائية :«السادية»/«المازوشية»، الأولى للأوائل، والآخرى للآخرين. ويطفح الكيل حين يفسرُ الانبطاح و الخنوع بكونهما قضاء و قدرا !!

إن الاعتراف بكوننا شركاء في الألم لا هو كاف، ولا هو شاف لأن الانتصار عليه مرتهن بأن نكون، أيضا، شركاء في مقاومته بلا هوادة، وإلا رفضنا المخدعُ وتبرأت منا الوسادة، ألم يقل المتنبي:

«على قدر أهل العزم تأتي العزائمُ
وتأتي على قدر الكرام المكارمُ
و تعظم في عين الصغير صغارُها
وتصغر في عين العظيم العظائمُ «؟!

هكذا يتحد الألم الخاص والألم العام، بل إنهما يتماهيان بما أن المصير موحد كذلك، في وجدان الشعوب التي تأبى الضيم بمختلف تجلياته. يقول محمود درويش في قصيدته(مديح الظل العالي):

«سقطت ذراعك فالتقطها
و اضرب عدوك..لا مفر
وسقطت قربك،فالتقطني
واضرب عدوك بي،فأنت
الآن حر
حر
وحر..»

وهو يتناصّ وشاعرا آخر من فلسطين، صاحب القصيدة الرائعة(المعركة)، إنه معين بسيسو، القائل:

« أنا إن سقطت فخذ مكاني يا رفيقي في الكفاح
واحمل سلاحي لا يخفك دمي يسيل من السلاح
وانظر إلى شفتي أطبقتا على هوج الرياح
أنا لم أمت ! أنا لم أزل أدعوك من خلف الجراح
واقرع طبولك يستجب لك كل شعبك للقتال
يا أيها الموتى أفيقوا :إن عهد الموت زال »

والواقع أن صرخات الأدب الفلسطينيّ كانت/ مازالت، مدوية تتصادى أصواتها متخمة بالرغبة في التحرر والانعتاق، بلهفة واشتياق، وإن وسط الاحتراق والاختناق..وهذه لعمري، إحدى خصوصياته، على الرغم من التحالفات و التواطؤات التي حيكت/تحاك ضد الشعب الفلسطينيّ حتى من قبل أقرب المقربين إليه.!!.والظاهر أنه العجيبة الثامنة، وبذلك يصحّ البنية المعروفة (عجائب الدنيا السبْع)،أو يعدلها لتغدو بعدئذ (عجائب الدنيا الثماني). ولعله نحت مفاهيم، وصاغ معاجم واجترح أساليب في المقاومة غير مسبوقة، ليدق مسمارا في نعش أسطورة «الجيش الذي لا يُقهر»، مؤكدا حقيقة أن التي لا تقهر، هي إرادة الشعوب.

بوسماحة بهلول:

إن الرهان اليوم هو بناء قوة شعبية واعية، قادرة على فرض مطالبها عبر النضال الميداني والفكري، وتجاوز أوهام الإصلاح من داخل آليات فقدت دورها ومعناها

تقديم

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي هو الرفيق بوسماحة بهلول الكاتب الجهوي لجهة الشرق لحزب النهج الديمقراطي، مناضل نقابي سابق بالجامعة الوطنية لقطاع الفوسفاط (الاتحاد المغربي للشغل) وعامل متقاعد بالمجتمع الشريف للفوسفاط بالجرف الأصفر وهومناضل ميداني متواجد إلى جانب العمال والكادحين في نضالاتهم.
في هذا الحوار السريع معه حول منظور الحزب لمسألة الانتخابات بالمغرب والمؤسسات المنبثقة عنها ...

تحية نضالية للرفيقات والرفاق في جريدة النهج الديمقراطي على تمسكهم بالكلمة الحرة، ودفاعهم المستمر عن قضايا الشعب الكادح. نحيّي صمودكم في كشف مظاهر الظلم الاجتماعي، ونقل صوت نضالات العمال والفلاحين والشباب، ومواصلة معركة الوعي الطبقي رغم كل الإكراهات.
كل الدعم والتقدير لكم، ومزيدًا من العطاء النضالي الميداني والفكري.

■ من منظورك كمناضل في الحزب، هل تعتبر أن العملية الانتخابية تنتج ديمقراطية فعلية؟

● من تجربتنا ونضالنا، العملية الانتخابية في المغرب لا تعكس ديمقراطية حقيقية، بل هي وسيلة لإضفاء شرعية شكلية على نظام سياسي قائم على تهميش الشعب والطبقات الشعبية. الانتخابات غالباً ما تقتصر على إعادة إنتاج نفس النخبة الحاكمة، دون أي مساءلة حقيقية أو قدرة للشعب على التأثير في القرار. الديمقراطية ليست مجرد تصويت شكلي، بل مشاركة يومية وحقيقية في صنع القرار.

■ وما حدود تمثيلية الشعب وآماله من خلال الانتخابات؟

● التمثيلية عبر الانتخابات محدودة للغاية. غالباً ما لا تعكس الأحزاب السياسية التقليدية آمال الشعب وتطلعاته، خصوصاً الطبقات المهمشة. هذه الأحزاب توجه التطلعات بما يخدم مصالحها الخاصة أو مصالح النخبة، بينما تبقى المطالب الاقتصادية والاجتماعية الكبرى خارج أي أجندة حقيقية للقرار السياسي.

■ في ظل تسجيل نسب عالية من المقاطعة والعزوف في الانتخابات الماضية، ما البديل المطروح أمام الشعب المغربي لفرض الديمقراطية؟

● الشعب يبحث عن أدوات حقيقية لممارسة الديمقراطية خارج الصندوق الانتخابي التقليدي. البدائل تكمن في النضال الجماهيري، تنظيم اللجان الشعبية والهيئات المستقلة، والمشاركة في الحراك الاجتماعي الذي يضغط على السلطات لتحقيق مطالب ملموسة. الديمقراطية الحقيقية هي مشاركة مستمرة وفعّالة في الحياة السياسية والاجتماعية، وليست مجرد تصويت مرة كل خمس أو ست سنوات.

■ بالنسبة لحزب النهج الديمقراطي العمالي الذي قاطع الانتخابات السابقة، هل تتوفرون على تصور ديمقراطي بديل؟

بالتأكيد. حزبنا يمتلك تصوراً ديمقراطياً بديلاً يقوم على التنظيم الشعبي والعمل الجماهيري، ويؤكد على المشاركة المباشرة للشعب في تحديد أولوياته ومراقبة السلطات. الاحتجاج الاجتماعي والمبادرات الجماعية ليست أدوات ثانوية، بل جوهرية لتحقيق التغيير الحقيقي. الديمقراطية بالنسبة لنا هي ممارسة مستمرة ومسؤولة للسلطة الشعبية، لا نسخة شكلية من الانتخابات الصورية.

■ كلمة ختامية:

● إن معركة الديمقراطية الحقيقية في المغرب ليست محطة انتخابية عابرة، بل مسار نضالي طويل يتطلب وعياً جماعياً وتنظيماً شعبياً مستقلاً. ما لم تُربط السياسة بقضايا الخبز والكرامة والعدالة الاجتماعية، ستظل الديمقراطية شعاراً فارغاً يُستعمل لتبرير الواقع القائم لا لتغييره.
إن الرهان اليوم هو بناء قوة شعبية واعية، قادرة على فرض مطالبها عبر النضال الميداني والفكري، وتجاوز أوهام الإصلاح من داخل آليات فقدت دورها ومعناها. فالتغيير الحقيقي لن يُمنح من فوق، بل يُنتزع من تحت، بإرادة جماعية صلبة، وبالانحياز الدائم لمصالح الكادحين والمهمشين.
وستظل الكلمة الحرة، إلى جانب الفعل النضالي المنظم، سلاحاً أساسياً في معركة الوعي والتحرر، حتى تتحقق ديمقراطية شعبية فعلية، عنوانها السيادة الشعبية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

> الشعب يبحث عن أدوات حقيقية لممارسة الديمقراطية خارج الصندوق الانتخابي التقليدي. البدائل تكمن في النضال الجماهيري، تنظيم اللجان الشعبية والهيئات المستقلة، والمشاركة في الحراك الاجتماعي الذي يضغط على السلطات لتحقيق مطالب ملموسة.

فنزويلا : حين تتوحد إرادة السلطة والشعب من أجل المقاومة

المصطفى خياطي

منذ حوالي شهرين، لازالت الإدارة الامبريالية الأمريكية تتربص بدولة فنزويلا ونظامها وسلطتها وتعدت ذلك إلى التربص بحلفائها المفترضين والاستراتيجيين في كوبا وكولومبيا. فبعد ضرب الحصار من طرف القوات الامبريالية الأمريكية في سواحل فنزويلا وقتل عشرات الصيادين الفنزويليين، وما وازى ذلك سرا من محاولات اقتحام كمندوبات تابعة للجيش الامبريالي الأمريكي، وتصدي القوات الخاصة التابعة للجيش الفينزويلي، وبما أن الغطرسة الامبريالية الأمريكية لا حدود لها لأنه لا رادع لها داخل ما يسمى « منتظم دولي»، وضعف المؤسسات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، وإذ أن الرئيس مادورو واعي تمام الوعي بهذا الواقع، فإنه اختار المواجهة والمقاومة حفاظا على كرامة بلاده. وبعد أن عبر عن موقفه الثابت في رفض اي تسوية أو أي مساومة تؤدي إلى التفريط في سيادة فينزويلا وكرامة شعبها، شهدنا خلال الأسبوع الماضي مظهرا آخر من مظاهر إشراك الشعب في مقاومة وصد الاعتداءات الإمبريالية الأمريكية، وتأتي هذه الخطوة تجسيدا وترجمة لما سبق وقاله مادورو في إحدى كلماته أمام أحد التجمعات الشعبية من أن ثروة فينزويلا للشعب الفينزويلي والدفاع عن سيادة وكرامة البلاد لا تقبل الحجر ولا التفويت. وهكذا لقد تم توزيع السلاح على عدد كبير من أفراد الشعب، وهي خطة استشرافية في حالة تم غزو فينزويلا من طرف الجيش الامبريالي الأمريكي، وعجز الجيش النظامي الفينزويلي، فإن القوات المعتدية ستجد أمامها شعب مسلح وجبهة داخلية مقاومة. وهكذا، فإذا كانت مهمة الإمبريالية صناعة الحروب فإن مهمة الشعوب هي مقاومتها!

ففي فنزويلا، الجماهير الشعبية تمتشق البنادق وتستعد لمواجهة التدخل العسكري الامريكي الذي يهدف الى الإطاحة بحكم مادورو حسب ادّعاءات زعيم الامبريالية ترامب بينما الهدف منه هو إعادة هذا البلد المتمرّد إلى حظيرة الرجعيات العميلة والطيعة والمطيعة لأطماع امريكا الاستعمارية وزعيمها الذي يرفع شعار «السلام» بينما هو يقدم على إشعال نار حرب رجعية وغير عادلة ضدّ شعب فنزويلا الذي يبدي استعدادا للمقاومة والدفاع عن وطنه بكلّ ما يملك من إمكانيات حتى وإن اختلّت موازين القوى العسكرية لفائدة الإمبرياليين.

بيان صادر عن الحزب الشيوعي الفنزويلي ضد الهجوم الإمبريالي لإعادة الاستعمار ودفاعًا عن سيادة الشعب الفنزويلي

إن التصريحات الأخيرة للرئيس الأميركي دونالد ترامب تؤكد بشكل كامل التحذيرات التي أطلقها الحزب الشيوعي الفنزويلي (PCV): فعدوان واشنطن على #فنزويلا ومنطقة الكاريبي ليس ردًا على ما يُسمّى بمكافحة تهريب المخدرات أو الدفاع عن الديمقراطية، بل هو جزء من هجوم إمبريالي لإعادة الاستعمار يهدف إلى الاستيلاء على الموارد الطبيعية والأراضي والأصول الاستراتيجية لبلادنا.

إن الأمر بفرض «حصار كامل وشامل» على ناقلات النفط الخاضعة لعقوبات غيرً قانونية يشكّل انتهاكًا سافرًا وواضحًا للقانون الدولي، ويُفاقم عمدًا الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي يعاني منها الشعب الفنزويلي، كما يؤكد الطابع الإجرامي للتدابير القسرية الأحادية، التي لعبت دورًا...

17 ديسمبر 2025

حدث الأسبوع

عاملات «سيكوم» بمكناس..!
الصمود والتحدي بصيغة المؤنث

عزيز.ع

معركة التحدي: انها من أجمل وأنبل وأرقى المعارك النضالية النقابية في تاريخ النضال النقابي المغربي. معركة امتدت ولازالت ممتدة على مسار سنين دون تعب ولا ملل ولا يأس . معركة تحدت كل المعارك وكل الإنتفاضات بصمودها الاسطوري في الزمان والمكان. معركة قد لا يضاهيها في الصمود إلا معركة ستالينكراد مع فارق، أن الواحد مسلحة والثانية سلمية، لكن المشترك هو التشبث بالحياة رغم شراسة العدو. إن عاملات سيكوميك مكناس المشردات، واللواتي يواجهن اخطبوط الباطرونا والمخزن والبيروقراطية النقابية يستحقن بعد انتزاع حقوقهم العادلة المشروعة، أوسمة الشرف والصمود، وتدرس تجربتهن في المدارس النقابية وفي المنتديات النسائية العالمية.

للاشارة فقد نظمت اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك بمكناس، ندوة صحفية بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، لتسليط ضوء على معاناة العاملات والعمال من جراء التجاهل المقصود لمطالبهن/م العادلة من طرف الدولة المخزنية المتواطئة مع الباطرونا الجشعة التي شردتهن/م منذ ما لا يقل عن أربع سنوات.

ومباشرة بعد انتهاء الندوة الصحفية تم تنظيم وقفة احتجاجية امام وزارة التشغيل... بالرباط رفع فيها العاملات والعمال شعارات تعبر عن مطالبهم المشروعة وتستنكر التجاهل والتواطؤ الذي تقابل به قضيتهم.

مساهمة من جريدة النهج الديمقراطي التي حضرت هذه الندوة الصحفية وكذا الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها اللجنة الوطنية بحضور وازن للعاملات والعمال، ومن أجل التعريف بقضيتهم، ننشر في هذا العدد التصريح الصحفي للندوة، على ان ننشر التقرير المفصل في عدد قادم.